

شماره ثبت کتاب ۹۲۱۵۵
 ۱۸۸۲
 کتابخانه مجلس شورای ملی
 ۱۳۸۱
 کتب شریف الهامی (صلوات)
 مؤلف: محمد شریف الهامی
 موضوع: تاریخ و جغرافیه
 بازدید شد ۱۳۸۱
 ۳۶-۳۷
 ۱۵۸۲
 قفسه: ۱۵۸۲

بازدید شد ۱۳۸۱
 مجلس شورای ملی
 کتابخانه مجلس شورای ملی
 ۱۳۸۱

۱	۱۸
۲	۱۹
۳	۲۰
۴	۲۱
۵	۲۲
۶	۲۳
۷	۲۴
۸	۲۵
۹	۲۶
۱۰	۲۷
۱۱	۲۸
۱۲	۲۹
۱۳	۳۰
۱۴	۳۱
۱۵	۳۲
۱۶	۳۳
۱۷	۳۴
۱۸	۳۵
۱۹	۳۶
۲۰	۳۷
۲۱	۳۸
۲۲	۳۹
۲۳	۴۰
۲۴	۴۱
۲۵	۴۲
۲۶	۴۳
۲۷	۴۴
۲۸	۴۵
۲۹	۴۶
۳۰	۴۷
۳۱	۴۸
۳۲	۴۹
۳۳	۵۰
۳۴	۵۱
۳۵	۵۲
۳۶	۵۳
۳۷	۵۴
۳۸	۵۵

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

هدايتك ربنا في الرواية والدراسة لك
في البداية والنهاية يا ذا الحكمة الباقية
التي لا تسقط عنك على وجه وجوب وجودك
ونشورك على عدم فضلك وجودك ونشورك
سدا عند هادي الكل بأوضح النام والوجود
الجليل المظالم الألس ومعارج القدس
الله عليه وعلى اله المهادين المهيمنين
اجمعين **لما** يقول العجيب
محدثين شهادته الخبيث أصح الله بال
حق لطفه الباقية إلى ما حصلت
الطبيقي والآخرة من كتاب الهداية الأبدية
وتلقت عليه من فوائد الخضر الاستاذة
الشريفة اتفق قرأته على ملأ ومداوة
الظرفية تذكرا وتكرارا فأجبت أرقا
بالخير ما كنت أفاولة في النقص من كماله
الفتنرات الراقية عين الأضاعف
لذلك التحقيقات الشافية السعيدة



١١٣
بسم الله الرحمن الرحيم

والأداة وهي لكم الشافية كافية
للمطالع لهذا الكتاب ومورثه وعنده
وافية لكل نطن ينظر فيه والله المشكور
حسن توفيقه فيقول اعلم ان هذا الحق
مرب على ثلاثة اقسام الأول في النطق
الثاني في الطبع الثالث في التأمل
ان الحكمة وهو العلم بأعيان الموجودات
على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية
الأولى في النظر بقصد بها ما حصل
النظر من العلوم والأدراكات عملية
يتعلق بكيفية العمل فالنظرة علم يجتهد
فيه عما الناظر لا علمها كالسماء والأرض
والعمالية علم يجتهد فيه عما الناظر علمها
كالأفعال الصادرة عنها وكل واحدة منها
ثلاثة اقسام أما النظرة فلان مثلا يتعلق
بأعمالنا أما ان لا يفقه شيء وجوده
المادة كذات الحق تعالى ووصف الحق
والوحد والكنز والعلو والمغلول في
الكليات والخزينة وما شبه هذه المدا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

بسم الله الرحمن الرحيم

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨

وهو العلم الاعلى لشئ من الماده وعلا
 التي هي مبدأ القوة والنفسان الموقوف
 بالاكفى تسميه للشئ باسم اشرف اجزائه
 او يفتقر فيه وجعلها وادج ماده ايمان
 يمكن تجريد عنها في الذهن والنقل
 كالتدوير والترتيب والكروية والمخروطية
 فان فهم هذه الامور لا يتوقف على
 فهم جرم معين كالحطب مثلا وان كانت
 لا تكون الا في جرم معين وهو العلم الاوسط
 لشئ من الموجود عن الماده بوجه ما
 الموقوف بالرياضي لانهم كانوا يفتنون
 في التقاليم فكان رياضة النفس بها اولا
 يمكن كالا انسان مثلا فانك لا تقص
 الا وتحتاج ان تعرف ان صورتك في لم و
 عظم وهو العلم الادنى لاحتياجه الى الماد
 مطلقا وليس يمكن ان يكون
 الشئ محتاجا الى الماده في الذهن
 دون الخارج الموقوف بالطبيعي لكونه
 باخا عن الجسم الطبيعي واما العملية

العلم الاعلى لشئ من الماده وعلا
 التي هي مبدأ القوة والنفسان الموقوف
 بالاكفى تسميه للشئ باسم اشرف اجزائه
 او يفتقر فيه وجعلها وادج ماده ايمان
 يمكن تجريد عنها في الذهن والنقل
 كالتدوير والترتيب والكروية والمخروطية
 فان فهم هذه الامور لا يتوقف على
 فهم جرم معين كالحطب مثلا وان كانت
 لا تكون الا في جرم معين وهو العلم الاوسط
 لشئ من الموجود عن الماده بوجه ما
 الموقوف بالرياضي لانهم كانوا يفتنون
 في التقاليم فكان رياضة النفس بها اولا
 يمكن كالا انسان مثلا فانك لا تقص
 الا وتحتاج ان تعرف ان صورتك في لم و
 عظم وهو العلم الادنى لاحتياجه الى الماد
 مطلقا وليس يمكن ان يكون
 الشئ محتاجا الى الماده في الذهن
 دون الخارج الموقوف بالطبيعي لكونه
 باخا عن الجسم الطبيعي واما العملية

العلم الاعلى لشئ من الماده وعلا
 التي هي مبدأ القوة والنفسان الموقوف
 بالاكفى تسميه للشئ باسم اشرف اجزائه
 او يفتقر فيه وجعلها وادج ماده ايمان
 يمكن تجريد عنها في الذهن والنقل
 كالتدوير والترتيب والكروية والمخروطية
 فان فهم هذه الامور لا يتوقف على
 فهم جرم معين كالحطب مثلا وان كانت
 لا تكون الا في جرم معين وهو العلم الاوسط
 لشئ من الموجود عن الماده بوجه ما
 الموقوف بالرياضي لانهم كانوا يفتنون
 في التقاليم فكان رياضة النفس بها اولا
 يمكن كالا انسان مثلا فانك لا تقص
 الا وتحتاج ان تعرف ان صورتك في لم و
 عظم وهو العلم الادنى لاحتياجه الى الماد
 مطلقا وليس يمكن ان يكون
 الشئ محتاجا الى الماده في الذهن
 دون الخارج الموقوف بالطبيعي لكونه
 باخا عن الجسم الطبيعي واما العملية

اولا

العلم الاعلى لشئ من الماده وعلا
 التي هي مبدأ القوة والنفسان الموقوف
 بالاكفى تسميه للشئ باسم اشرف اجزائه
 او يفتقر فيه وجعلها وادج ماده ايمان
 يمكن تجريد عنها في الذهن والنقل
 كالتدوير والترتيب والكروية والمخروطية
 فان فهم هذه الامور لا يتوقف على
 فهم جرم معين كالحطب مثلا وان كانت
 لا تكون الا في جرم معين وهو العلم الاوسط
 لشئ من الموجود عن الماده بوجه ما
 الموقوف بالرياضي لانهم كانوا يفتنون
 في التقاليم فكان رياضة النفس بها اولا
 يمكن كالا انسان مثلا فانك لا تقص
 الا وتحتاج ان تعرف ان صورتك في لم و
 عظم وهو العلم الادنى لاحتياجه الى الماد
 مطلقا وليس يمكن ان يكون
 الشئ محتاجا الى الماده في الذهن
 دون الخارج الموقوف بالطبيعي لكونه
 باخا عن الجسم الطبيعي واما العملية

فلا نها اما علم يتعلق بالانفراد وهو علم
 الاخلاق ويتعلق بكمال الشخص في نفسه
 بحسب القوة العملية كما ان الحكمة النظرية
 كماله في نفسه بحسب القوة العلمية ولما علم
 بما يتعلق بالاجتماع الخاص هو تدبير المنزل
 ويتعلق بكماله العمل ايضا لكن بالقوانين
 الى الاجتماع الخاص وينظم المصلحة التي
 بها يكون الازدواج بين زوج وزوجة
 والد وولد ومالك ومملوك او علم يتعلق
 بالاجتماع العام اعني معرفة كيفية المشانك
 بين اشخاص الناس على العموم وهو سياسة
 المدن والفائدة فيه ان يتعاونوا بالاجتماع
 على المصالح التي بها بقاء نوع الانسان
 فهو ايضا من شئ تكميل القوة العملية
 فهذه حلة اقسام الحكمة ومن يوفق الحكمة
 فقد اوتي خيرا كثيرا واما المنطق فهو
 خارج عنها بل هو آلة لتخصيلها اللهم
 الا ان تفسير الحكمة بخروج النفس الى
 كمالها الممكن في جاني السلم والعمل في

العلم الاعلى لشئ من الماده وعلا
 التي هي مبدأ القوة والنفسان الموقوف
 بالاكفى تسميه للشئ باسم اشرف اجزائه
 او يفتقر فيه وجعلها وادج ماده ايمان
 يمكن تجريد عنها في الذهن والنقل
 كالتدوير والترتيب والكروية والمخروطية
 فان فهم هذه الامور لا يتوقف على
 فهم جرم معين كالحطب مثلا وان كانت
 لا تكون الا في جرم معين وهو العلم الاوسط
 لشئ من الموجود عن الماده بوجه ما
 الموقوف بالرياضي لانهم كانوا يفتنون
 في التقاليم فكان رياضة النفس بها اولا
 يمكن كالا انسان مثلا فانك لا تقص
 الا وتحتاج ان تعرف ان صورتك في لم و
 عظم وهو العلم الادنى لاحتياجه الى الماد
 مطلقا وليس يمكن ان يكون
 الشئ محتاجا الى الماده في الذهن
 دون الخارج الموقوف بالطبيعي لكونه
 باخا عن الجسم الطبيعي واما العملية

العلم الاعلى لشئ من الماده وعلا
 التي هي مبدأ القوة والنفسان الموقوف
 بالاكفى تسميه للشئ باسم اشرف اجزائه
 او يفتقر فيه وجعلها وادج ماده ايمان
 يمكن تجريد عنها في الذهن والنقل
 كالتدوير والترتيب والكروية والمخروطية
 فان فهم هذه الامور لا يتوقف على
 فهم جرم معين كالحطب مثلا وان كانت
 لا تكون الا في جرم معين وهو العلم الاوسط
 لشئ من الموجود عن الماده بوجه ما
 الموقوف بالرياضي لانهم كانوا يفتنون
 في التقاليم فكان رياضة النفس بها اولا
 يمكن كالا انسان مثلا فانك لا تقص
 الا وتحتاج ان تعرف ان صورتك في لم و
 عظم وهو العلم الادنى لاحتياجه الى الماد
 مطلقا وليس يمكن ان يكون
 الشئ محتاجا الى الماده في الذهن
 دون الخارج الموقوف بالطبيعي لكونه
 باخا عن الجسم الطبيعي واما العملية

يدخل هيئته المنطق بل العمل ايضا اذا عرفت
هذا فنقول ترك المصريح بالحكمة العلمية
براسها لاغناء الشريعة عنها واخيار
التظهير لا نطواءها على السعادة العظيمة
اغنى معرفة الباري تعالى فلذا كانت اهم
واولى واقصر من جملة اقسامها على
الطبيعي المشتمل على معرفة النفس والارواح
المشتمل على معرفة الباري وترك الربا
لقلة جدواه في الاخر مع ابتناء
على الامور الموهومة كالدوائر المرفوعة
في علم الهيئته ولذا تركه المتأخرون
كبشرهم ولما امتنع الشروع في شيء من العلوم
الا بعد معرفة قوانين المنطق جعل
القسم الاول فيه وقدم الطبيعي على
الالهي مع ان الجرات على الماديات
لان مباحثه كالمبادئ للالهي ولما
فرغ من القسم الاول شرع في الثاني
فقال **القسم الثاني في الطبيعى** اي في
مباحث الاجسام الطبيعية وهو الجواهر

القابلة للانقسام في الجهات
الثالث وهو اي القسم الثاني **مرتبة على**
ثلاثة فنون لان العلم الطبيعي بحث
عن الجسم الطبيعي وهو قسمان فلكي وهو
الافلاك التسعة بما فيها من
الكواكب وعنصري وهو الغمام
الاربعة وما تركب منها فالبحت اما
عن امور تعتمدها وهو الفن الاول
او عن امور يختص بالفلكيات وهو
الفن الثاني ويختص بالعنصريات
هو الفن الثالث **الفن الاول فيما يعم**
الاجسام الفلكية والعنصرية قدما
لعمومها وشرافها **وهو اي الفن الاول**
مشتمل على عشرة فصول **فصل في**
ابطال الاجزاء الذي لا وهو جوهر ذو وضع
لا يقبل الانقسام اضلا لا قطعاً ولا
كسراً ولا فرضاً والمقصود ان الجسم
لا يجوز ان يكون مركباً من
اجزاء لا يتجزى وذلك لان تركيبه

منها يكون تلاقيها وتلاصقها
 على وجه يوجب ازدياد الحجم فلا
 بد ان تكون مرتبة بحيث تكون
 بعضها وسطا وبعضها طرفا لكن
 مع ثلاثة لو فرضنا جزءا لا يتجزئ **بين**
 جزئين كذلك فاما ان يكون الوسط
 مانعا من تلاقيهما او لا يكون فانحصر
 التالي في القسمين وكلاهما بطرقتا
 المقدم كما قال **الاستنباط الثاني**
 وهو ان لا يكون مانعا لالتقاء
 لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة
 اي لكان الوسط متداخلا في احد
 الطرفين ضرورة فيحصل بين الاجزاء
 تداخل وهو محال فلا يكون وسطا وطرفا
 فلا يتصور ازدياد الحجم وحصول
 الجسم المنقسم في الجهات كلها منها
 وقد فرضنا الوسط والطرف وازداد
 الحجم وحصول الجسم هف ثبت كونه
 اي الوسط مانعا من تلاقيهما فانه

يلحق الوسط احد الطرفين غير
 مائة يلحق الطرفين الاخر فيقسم
 الوسط ضرورة وقد فرضناه غير
 منقسم هف فان قيل هذا يستلزم
 ان يكون له نهايتان واما
 الانقسام في ذاته فمنع قلنا
 ان لم يتجدد محلا يلزم الانقسام وهو
 وان اتحد التلاقي ويلزم تلاقي الطرفين
 وقد فرضنا عدمه هف ولانا لا نقسم
 عطفت على لو فرضنا واسارة الى بها
 آخر على بطلان تركيب الجسم من الاجزاء
 التي لا يتجزئ جزءا على ملئتي جزئين
 فاما ان يلحق ذلك الجزء الواقع على
 الملئتي واحدا منهما او مجموعهما او
 من كل واحد منها شيئا والاول
 وهو ان يكون ملافا لواحد منهما
 محال لا يمكن على الملئتي وقد فرضناه
 كذلك هف فتبين احد القسمين
 فيلزم الانقسام لاحالة لانه اذا كان

ملاقيا مجموعهما فبعضه على أحدهما
 وبعضه على الآخر فينقسم الوسط و
 إذا كان ملاقيا من كل منهما شيئا
 لم يانقسام الكل وهو ظان
 قيل ينطبق على نفس المتصل ولا يند
 عليه قلنا لا والما زاد المقدار
 ولما اطل تركب الجسم من الأجزاء
 يريد بيان انه مركب من الهيولى
 والصورة فقال فصل في ثبات
الهيولى كل جسم فهو مركب من
جزئين يحل أحدهما في الآخر
المحل الهيولى نسبتة الى الجسم كنسبة
قطع الخشب الى السري والحال الصورة
 نسبتة الى الجسم كنسبة صورة التبر
 اليه ومعنى حلول الشيء في الشيء
 ان يكون حاصلا فيه بحيث
 يتجدد الاشارة اليهما تحقيقا لما في
 حلول الأغراض في الأجسام او
 تقدير الحلول الى علوم في المجرى

هذا هو المقصود من قوله
 فبعضه على أحدهما وبعضه على الآخر
 فينقسم الوسط
 وهو قوله
 فبعضه على أحدهما وبعضه على الآخر
 فينقسم الوسط
 وهو قوله
 فبعضه على أحدهما وبعضه على الآخر
 فينقسم الوسط

هذا هو المقصود من قوله
 فبعضه على أحدهما وبعضه على الآخر
 فينقسم الوسط
 وهو قوله
 فبعضه على أحدهما وبعضه على الآخر
 فينقسم الوسط

وبرهانه ان بعض الأجسام القابلة
 للانقسام الظاهر اسقاط لفظ بعض
 مثل الماء والتاريخا يكون في نفسه
 متصلا واحدا كما هو عند الحسن والكل
 الجزء الذي لا يتجزى قد ثبت انه يستحيل
 تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى أصلا
 منه انه يستحيل تركبه من اجزاء لا يتجزى
 الا في جهة واحدة او في جهتين فقط
 بل يجب انه اذا كان له جزآن يكون ذلك
 الجزء منقسم في الجهتين الثلاث فيكون
 جسما واحدا بقول الجسم كالماء مثلا يجب
 ان يكون في نفسه متصلا واحدا لا
 له أصلا او يكون له جزء هو جسم ايضا
 الكلام الى ذلك الجسم فاما ان يكون متصلا
 في نفسه او يكون مركبا من اجزاء
 اخر ولا بد ان ينتهي الى الجسم لا مفصل
 فيه بالفعل والآن ان يكون الماء
 الذي في القصعة مشتملا على اجسام
 غير متناهية العدد فيلزم ان يكون

اول نظرية
 الانقسام

ذلك الماء غير متناه في المقدار
 فظهر انه اذا استحال تركيب الجسم من
 اجزاء لا يتجزئ وما في حكمها فاقى
 جسم اخذ اما ان يكون متصلا في
 نفسه او يكون مثلا على جسم
 هو متصل في نفسه فيقول المتصل
 جسم متصل في نفسه وذلك المتصل
 قابل للانفصال واليه اشار في قوله
ولين من هذا اثبات الهيولى في
الاجسام كلها لان ذلك المتصل
للالنفصال ان يطرأ عليه الانفصال
فالقابل للانفصال اما ان يكون
هو المقدار والصورة المستلزمة
للمقدار او معنى اخر يعني اذا ثبت
ان الجوهر المتدب في الجهات متصل
في حد ذاته فهناك شيان الجوهر المتصل
في نفسه والمقدار العرضي القائم
المستقي بالجسم التعليمي وهو ايضا
في نفسه وليس شيء منهما قابلا

المتصل

المراد بالصورة الصورة الجوهرية

المتصل

حقيقيا للانفصال لانه اذا ورد الاء
 على الجسم عدما بالكلية لا سبيل
 الاول والثاني والاول اجتماع الاء
 والافصال في حالة واحدة لان
 القابل يجب وجوده مع القبول اذا كان
 وجوديا وههنا كذلك لان المراد
 ليس بالحدوث هويتين وهو وجود
 فان قيل قول الانفصال فرع المادة فانه
 به دور فلان كون الجوهر المتدب حالا
 او غير حال غير ملحوظ ههنا فلا دور
 فتبين ان يكون القابل معنى اخر غير
 الامرين المذكورين وهو المعنى الهولي
 واذا ثبت ان ذلك الجسم ان القابل
 للانفكاك مركب من الهيولى والصورة
 لان الطبيعة المقدارية اي
 الطبيعة الجسمية التي هي الصورة
 المستلزمة للمقدار اما ان يكون
 بذاتها غنية عن المحل او تكون ولا
 واسطة بينهما لان الشيء اذا نظر

فان كان الجوهر المتدب في الجهات متصلا في حد ذاته فهناك شيان الجوهر المتصل في نفسه والمقدار العرضي القائم المستقي بالجسم التعليمي وهو ايضا في نفسه وليس شيء منهما قابلا للانفصال لانه اذا ورد الاء على الجسم عدما بالكلية لا سبيل الاول والثاني والاول اجتماع الاء والافصال في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده مع القبول اذا كان وجوديا وههنا كذلك لان المراد ليس بالحدوث هويتين وهو وجود فان قيل قول الانفصال فرع المادة فانه به دور فلان كون الجوهر المتدب حالا او غير حال غير ملحوظ ههنا فلا دور فتبين ان يكون القابل معنى اخر غير الامرين المذكورين وهو المعنى الهولي واذا ثبت ان ذلك الجسم ان القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الطبيعة الجسمية التي هي الصورة المستلزمة للمقدار اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او تكون ولا واسطة بينهما لان الشيء اذا نظر

الاشياء
التي
تأتي
والتي
تأتي

الى نفسه فاما يجوز وجوده بدون
الآخر اولا والاوّل محو والا لا يستحق
خلوها في المحل في جميع المواضع
فمعين ايقادها لذاتها لا المحل
فكل جسم مركب من الهيولى والصورة
وهو المدعى **فصل** في ان الصورة
الجسمية لا تتجزأ عن الهيولى اى لا
تكون موجبة بدورها والمقصود
الاشارة الى تلازم الجسمين بعد
اثبات تركب الجسم من هاتين
الصورة لو وجدت فباتا دون خلوها
في الهيولى كان هذا نفس لقوله
فاما ان تكون متناهية في المقدار
او غير متناهية لا سبيل الى شيء منهما
فلم يتجزأ عن الهيولى كما قال لا سبيل
الثاني وهو عدم الشاهي لان
الاجسام اى الابداد كلها متناهية
والا لا يمكن ان يخرج من مبداء
واحد امتدادان اى خطان على نسق

فانما ان تكون متناهية في المقدار او غير متناهية لا سبيل الى شيء منهما فلم يتجزأ عن الهيولى كما قال لا سبيل الثاني وهو عدم الشاهي لان الاجسام اى الابداد كلها متناهية والا لا يمكن ان يخرج من مبداء واحد امتدادان اى خطان على نسق

واحد كاتهما سافا شئت اى لا يزال
يتزايد البعد بينهما بحسب تزايدهما
في انفسهما هكذا وكلما كانا اعظم كان
البعد بينهما ازيد فلو امتد الى غير
النهاية لا يمكن بينهما بعد غير
متناه لانهما كلما ازداد امتدادهما زاد
البعد والافراج بينهما فاذا زاد امتداد
الى غير النهاية كان البعد الواقع بينهما
ايضا غير متناه وان شئت فرصت
الافراج بقدر الامتداد فيلزم انهما
ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما مالا
شروطه وهو محال كما قال مع كونه محصورا
بين حاصرين ههنا لانه اجتماع النقيضين
واما بيان لا سبيل الى القسم الاول
هو الشاهي فلا نهى لو كانت متناهية
لا حاط بها حد لان الشاهي ليس الا انشأ
الى حد كما لا يخفى واحدا كما في الكرات او
حدود متعددة كما في المضلعات فيكون
الصورة متشككة لان الشكل هو الهيئة

الاشياء
التي
تأتي

الحاصلة من احاطة الحد او الحدود
واعلم انه انما يلزم تشكّل الصورة اذا كان
متناهية في جميع الجهات ولم يثبت في ذلك
بما ذكر من الدليل بل لا بد من الاستغناء
بدليل آخر فذلك الشكل الحاصل لها انما
ان يكون مغلولاً للجسمية العامة وهو
مع والا لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد لان الاشتراك في السبب
يجب الاشتراك في السبب ولا شك
ان الجسمية العامة توجب في جميع
او يكون حصول ذلك الشكل لها بسبب
الجسمية اي الحقيقة المشتركة وهو ايضا
مع لما مر اي يبين ما ذكرنا انما او بسبب
عارض للجسمية وهو ايضا مع والا
ان كان حصول ذلك الشكل بسبب
عارض لا يمكن ذواله اي زوال الشكل
بزوال سببه العارض فامكن ان يتشكل
الصورة بشكل آخر بعد زوال الشكل
الاول فيكون الصورة المجردة قابلة لل

فيكون الشكل
 المتناهي في جميع
 الجهات هو الشكل
 الحاصل لها انما
 ان يكون مغلولاً
 للجسمية العامة
 وهو مع والا لكانت
 الاجسام كلها متشكلة
 بشكل واحد لان
 الاشتراك في السبب
 يجب الاشتراك في
 السبب ولا شك ان
 الجسمية العامة
 توجب في جميع
 او يكون حصول
 ذلك الشكل لها
 بسبب الجسمية اي
 الحقيقة المشتركة
 وهو ايضا مع لما
 مر اي يبين ما
 ذكرنا انما او بسبب
 عارض للجسمية
 وهو ايضا مع والا
 ان كان حصول
 ذلك الشكل بسبب
 عارض لا يمكن
 ذواله اي زوال
 الشكل بزوال
 سببه العارض
 فامكن ان يتشكل
 الصورة بشكل
 آخر بعد زوال
 الشكل الاول
 فيكون الصورة
 المجردة قابلة
 لل

استقامة الاضلاع ليظهر الترتيب
النظام بين الخطوط وحيث فاما ان
تلاقيهما اي تلاقي الخطين الواقعتين
في الطرفين او لا تحجب لاجاز ان لا تحجب
الا لزم تداخل الخطوط اي تداخل الوسط
في احد الطرفين وهو مع اي التداخل مع
مر لان كل خطين مجموعهما اعظم من
الواحد والتداخل يوجب ان لا يكون
الامر كذلك ههنا ان اراد ان كل خطين
فهما اعظم من احدهما في جهة الطول فسلم
لكن الكلام ليس في اجتماعهما في الطول
بل في العرض والعرض وان اراد في جهة
العرض فمنوع اذ لا عظم للخط في تلك الجهة
وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو
في المقادير من حيث هي مقادير فما لا
مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه
بوجوه الوحد وما له مقدار في جهة
واحدة فقط امتنع التداخل فيه من تلك
الجهة فقط وما له مقدار في جهتين فقط

فلا بد ان يكون اما آخر كما ذكرنا
 واعترض بان ذلك يجوز ان يكون قاعدا
 خارجيا فيعمل بالاختيار فيما شاء
 فتخصص كل من الاجسام بحرية او بفعل
 باختلاف الاستعدادات في المواد
 كما تخصص الصور النوعية عند كبريد
 اختلاف الاستعدادات ودفع ذلك
 بان يحصل الدليل في هذا المقام
 هو ان الاجسام اما ان لا تغتصه قسمة
 اليها كالأخران والترطيب بقضاء
 الامكنة وسهولة قبول الاشكال
 والامتناع عن تغيير الاشكال الى
 ذلك فلا بد ان يكون مبدأها
 داخلا فيها وليس الصورة الجسمية
 ولا الحيوان بل امورا داخلة في الاجسام
 مختلفة ولا بد ان يكون هو ما ثبتت
 الاجسام جواهر مختلفة داخلة فيها
 مبادي للانوار المختصة بها ولا ممتنع
 النوعية الا ذلك صديقه عادة المحم

في قوله
 لا بد ان يكون
 اما آخر كما ذكرنا
 اعترض بان ذلك
 يجوز ان يكون قاعدا
 خارجيا فيعمل بالاختيار
 فيما شاء فتخصص كل من
 الاجسام بحرية او بفعل
 باختلاف الاستعدادات في
 المواد كما تخصص الصور
 النوعية عند كبريد
 اختلاف الاستعدادات ودفع
 ذلك بان يحصل الدليل في
 هذا المقام هو ان الاجسام
 اما ان لا تغتصه قسمة اليها
 كالأخران والترطيب بقضاء
 الامكنة وسهولة قبول
 الاشكال والامتناع عن
 تغيير الاشكال الى ذلك
 فلا بد ان يكون مبدأها
 داخلا فيها وليس الصورة
 الجسمية ولا الحيوان بل
 امورا داخلة في الاجسام
 مختلفة ولا بد ان يكون هو
 ما ثبتت الاجسام جواهر
 مختلفة داخلة فيها مبادي
 للانوار المختصة بها ولا
 ممتنع النوعية الا ذلك
 صديقه عادة المحم

لما ذكرنا من ان الدليل انما هو على الزمان
 المشكل وكون الصورة معه بالزمان
 فاما ان تلك ابطال كون الحيوان على الصورة
 وعكسه تبيين ان يكون منقول على نفسه
 عنهما كما قال فان وجود واحد منهما
 عن نبي ع هذا الكلام منقطة انقيا
 فيستفاد من ذلك انهما
 يتوحد منهما اما حية حقيقته فاشارة الى
 دفعه بقوله وليست بالحيوان عينه
 من كل الوجوه عن الصورة اي الحيوان
 وان لم يقسم تلك الصورة في الامكان
 لكنها منقطة اليها في الوجود والبقاء
 فلا يلزم الاستغناء عن كمال الوجود
 كما قال لما بينا انها لا يورثها
 الصورة بقاء وقوله وليست الصورة
 غيبية عن الحيوان من كمال الوجود
 ان كانت غيبية عنها في الوجود لما
 بينا انها لا توجد بدون اشكال الحيوان
 فيقتضي الصورة في بقائها وجودها

والصورة بقدرها المهيول في شكلها
ولما انما يرجعها التوقف فيهما لم يكن
وذلك ما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم
الذي هو موضوع هذا العلم اذا دان
يشع فيما عقده هذا الفن من بيان الاشياء
الثانية فبدأ انما هو اشهرها وهو المكان
فقال **فصل في المكان وهو اما**
المحلل او السطح الباطن من الجسم المحسوس
لا شبهة في ان الجسم تمامه في المكان فلا
يمكن ان يكون المكان امر غير
منقسم لاستحالة انحطاطه بالجسم المنقسم
جميع الجهات ولا منقسما في جهة واحدة
او لا يتصور منه الحالة ثامة بالجسم
يدان فيكون منقسما في جهتين
فيكون سطحاً او في الجهات كلها فيكون
بنداً مشاوياً المقدار الجسم انما هو هو
او موجودا مجردا عن المادة اذ لو كان شيئاً
مادياً لزم تدخل الاجزاء في طهره والاحتمال
البعيد لا يخرج عن هذين الاكوار الثلاثة

الاشياء
التي هي
المادة
التي هي
المادة

ما

والاول وهو القول بان المكان هو **المحلل**
بط فحين الثاني وهو القول بالسطح وانما
قلنا الاول بط لانه لو كان خلافاً لما ان يكون
المحلل عدماً صرفاً ولا شيئاً محضاً كما ذهب اليه
بعض اربابنا موجودا مجردا عن المادة كما
هو منه بطلان لا ينيل الى الاول
اي القول بالبعد الموهوم لانه يكون خلافاً
اقل من خلافاً فان الخلافاً بين الجدارين اقل
من الخلافاً بين المدن متين وما يقبل الزيادة
والنقصان استحالة ان يكون لا شيئاً محضاً
وايضاً هو محسوس خاص به فلا يكون لا شيئاً
محضاً وانا القول بقول الزيادة والنقصان فيه
انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا وجود
الفرضي وانما كونه موجوداً حقيقة في غير لانه
فما مل ولا ينيل الى الثاني لانه لو وجد البعد
مجرداً عن الهيولى لكان البعد لذاته غنياً
عن المحل لا لاستحالة وجوده مجرداً عن
الهيولى واذا كان لذاته غنياً واستحال
اقترانه به اي اقتران البعد بالهيولى

فلم يوجد بعد مقارن بالهيو
 واعلم ان هذا الكلام مبنى على ان
 يكون البعد مقولا على ما تحت
 بالتواطى وذلك لادليل عليه
 في الجزر الظاهر من كلام الحكماء ان
 لقطي المكان والجزر مترادفان
 فلذلك يتعبر من المعنى بتغييره كقوله بما
 ذكر في المكان ان بل اخذ في
 بيان الاحكام كل جسم سواء كان قسما
 او عنصرا فافله جزر طبيعي لانا لم نثبت
 عدم القوت ان كان شيئا جزرا وذلك
 الجزر اما ان يستحقه الجسم لذاته او لثبوت
 اي اذا فرض الجسم موجودا وفرض مع ذلك
 انه حال عن جميع التأثيرات الغريبة
 من الامور الخارجية عنه فلا يشك ان
 يكون في مكان وحصوله في ذلك المكان
 ليس واجبا لذاته فلا بد له من علتة وليس
 تلك علتة غير ذاته ذلك الجسم لان
 المفروض عدمه كما قال لا نبيل

لا يكون
 في الجزر
 كذا

لا يكون
 في الجزر
 كذا

الثاني لانا فرضنا عدم القوت سر فاذن
 انما يستحقه اي يستحق الجسم ذلك
 الجزر الطبيعي وهو المطلوب اي انما
 الجسم ذلك الجزر الطبيعي هو المطلوب
 كل جسم فله جزر طبيعي واعلم ان كلامه
 يقتضيه الجسم المحيط فانه جسم وليس له
 جزر على تغييره اي السطح الباطن من
 الحاوي لما من السطح الظاهر من المحيط
 ليس واداه جسم آخر له وضع ومحاذاة
 بالنسبة الى ما في جوفه ولما ثبت ان
 لكل جسم مكانا اشا الى اشياء ان يكون
 له جزر ان طبيعيا فقال ولا يجوز ان
 يكون الجسم ما من الاجسام الفلكية
 والعنصرية جزرا ان طبيعيا فاذا
 حصل شيء احدهما فاما ان يطلب الجزر
 الثاني الذي لم يحصل فيه او لا يطلب
 فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الجزر
 الاول الذي حصل فيه طبيعيا لا طلب
 الثاني هرب عن الاول ومن المشيع

لا يكون
 في الجزر
 كذا

يكون المهرب عنه مطلوباً طبيعياً
 وقد فرضناه طبيعياً هذا خلف وان
 لم يكن الجسم طالباً بالخير الثاني الذي لم
 يحصل فيه يلزم ان لا يكون الخير
 الثاني طبيعياً لأن الخير الطبيعي ما يطلبه
 الجسم بطبيعة وههنا اذا لم يطلبه لم يكن
 خيراً طبيعياً وقد فرضناه طبيعياً ههنا
فصل في الشكل كل جسم فله شكل
 طبيعي وهذا القياس المركب وهو قوله
 لأن كل جسم متناه وكل متناه فهو شكل
 فكل جسم شكل وكل شكل فله شكل
 طبيعي وهو المدعى اما بيان صغرى القياس
 الاول وهو ان كل جسم متناه فلان من
 البرهان على امتناع اللانها في الأبعاد
 واما بيان كبراه وهو ان كل متناه فهو
 شكل فلهذا اي المتناهي يحيط به
 واحداً واحداً ومتعددة فان كونه متناهياً
 ليس إلا لانها هي الى حد واحد وكلها
 فيكون مشكلاً لأن الشكل كما مر هو

في كل جسم متناه
 فهو شكل

الهيئة الحاصلة من احاطة الحد او
 الحدود بالجسم ولما كان صغرى القياس
 الثاني يتبعه الاول لازمه لم يفتقر فيه
 الا الى بيان كبراه فقال **واما** قلنا
 كل شكل فله شكل طبيعي لأن الوتر ضياء
 ارتفاع القوس و عدم التأثيرات الغز
 من الخارج لكان على شكل حرة وذلك
 الشكل اما ان يكون لطبيعة او لغاية
 سبيل سلك الثاني لأننا فرضنا عدم القوة
 قلون هو عن طبيعة وهو المطلوب **فصل**
 في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخرج
 من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
 الموجود ان حصل له بالفعل جميع ما
 لم يستقر فيه تغير واستقال من
 حال سلا حال وان كان بعض ما يمكن
 حاصله بالقوة فخرج من تلك القوة
 الى الفعل اما ان يكون دفعة او على
 التدريج فالاول يسمى انتقالاً دفعة
 كوناً ونسأ اذا ايضا الثاني يسمى حركة

في كل جسم متناه
 فهو شكل

باب في بيان كيف يتغير
الزمن في الجسمين المتحركين
والثابتين

فان قلت لا يمكن تعقل التدريج الا
بتعقل الزمان الموقوف على الحركة
فهذا التعريف دورى قلت لا نسلم
توقف تعقل التدريج سواء كان بدنيا
اولا على تعقل الزمان فم لا يثبت
التدريج بدون الزمان وذلك لا يتصور
توقف تعقله على تعقل الزمان حتى
يلزم دور واما التسكون فهو عدم
الحركة عما من شأنه ان يتحرك واما ما
ليس من شأنه الحركة كالغفول المحرك
فعدم حركته لا يسمى تسكونا فالتقابل
بينهما تقابل المقدم والمكذوك
متحرك فله تحرك لا محالة غير جسميته
اي غير الحقيقة المشتركة اذ لو تحرك
الجسم بما هو جسم اى بالجسمية كان كل
جسم متحركا والثاني كاذب لان بعض
الاجسام ساكن دائما كالارض من جملتها
فالقدم مثل جسم الحركة باعتبار ما يقع
فيه على اربعة اقسام حركة في الكم و

لما كان على الزمان ان لا يتحرك
وانما يتغير في الزمان
فان قلت لا يمكن تعقل التدريج الا
بتعقل الزمان الموقوف على الحركة
فهذا التعريف دورى قلت لا نسلم
توقف تعقل التدريج سواء كان بدنيا
اولا على تعقل الزمان فم لا يثبت
التدريج بدون الزمان وذلك لا يتصور
توقف تعقله على تعقل الزمان حتى
يلزم دور واما التسكون فهو عدم
الحركة عما من شأنه ان يتحرك واما ما
ليس من شأنه الحركة كالغفول المحرك
فعدم حركته لا يسمى تسكونا فالتقابل
بينهما تقابل المقدم والمكذوك
متحرك فله تحرك لا محالة غير جسميته
اي غير الحقيقة المشتركة اذ لو تحرك
الجسم بما هو جسم اى بالجسمية كان كل
جسم متحركا والثاني كاذب لان بعض
الاجسام ساكن دائما كالارض من جملتها
فالقدم مثل جسم الحركة باعتبار ما يقع
فيه على اربعة اقسام حركة في الكم و

هي انتقال الجسم من كمية ومقدار
الى اخر على سبيل التدريج كالنمو وهو
ازدياد مقدار الجسم بسبب اتصال
جسم اخر به على سبيل المداخلة والدا
الى جميع الاقطان الثلاثة على نسبة طبيعية
فخرج التسكن والوزم والذبول وهو انتقال
الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء
على الثابت واعلم ان الحركة الكلية
اربعة النور والذبول كما ذكرنا في التخلل
والشكاف والمراد بالتخلل ازدياد
مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم
بل بان يجمع البسول مقدار الاضغ
وتليس مقدار اعظم منه والشكاف
ما يقابل وهو كذا في الكيف وهي الامتلاء
من كينونة الى اخرى على سبيل التدريج
ككتف الماء النارد اى صرودة شيا
فشيا حارا وتبرده اى صرودة الماء
الحار شيا باردا مع بقا صوته
المائية اذ لو زال هذا الصوت سالا

ج

الصفة الهوائية بالتسحق أو الالان
 بالتبريد كان هناك انشغال
 دفن من صورة الى اخرى ويستمر كونا و
 فسادا وتسمى هذه الحركة العارضة
 الكيف استحال لا انتقال الجسم من حال الى
 حال وحركة في الامكن وهو انشغال
 الجسم من مكان الى مكان اخر على سبيل
 التدريج وتسمى بقلة وهذا هو الذي
 يطلق عليه الحركة في العزم وحركة
 الوضع وهي انتقال الجسم من جهة وضعه
 الى اخرى تديجيا كمثل ان يكون للجسم
 حركة على الاستدارة فان اجزاءه
 اجزاء مكانا في كل واحد من اجزاء الجسم
 المتحرك بالحركة المستدرة يفارق كل
 واحد من اجزاء المكان وان كان
 يلازم كله مكانا في وان كان الجسم كله
 لم يفارق المكان بجملة اي لم يخرج منه
 لكن يفتتت في كل واحد من اجزاء
 عن كل واحد من اجزاء مكانا في

يسير

متحركا باحدة الوضعية وكل واحد من
 اجزائه بالحركة الائمة ونقول ايضا الحركة
 اما ذاتية او عرضية ولا يزيد بالحركة ذاتية
 ما يكون الذات علمتها بل يزيد ما
 يعرض للمتحرك او لا وبالذات اي من
 غير ان يكون واسطة في عرضها
 لتلك الذات العرضية ما يقابلها
 حركة الجالس في السفينة وحركة الصوف
 والاعراض بحركة الجسم والحركة الذاتية
 اما طبيعية او فنية او ارادية لان
 القوة المتحركة للجسم المتحرك اما ان تكون
 مستفادة من خارج عن ذات المتحرك
 او لا تكون من الخارج بل من ذات
 المتحرك فان لم تكن مستفادة
 من الخارج فالما ان يكون لها شعور
 ولا يكون فان كان لها شعور
 بالحركة واعلم ان مجرد الشعور لا يكفي
 في كون الحركة ارادية كافي الشاهد من
 خلق شعوره بشعوره بل اذا كان

متحركا باحدة الوضعية
 متحركا باحدة الوضعية
 متحركا باحدة الوضعية
 متحركا باحدة الوضعية

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

لها شعور وانادة فهي الحركة الانفاذة
وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبيعية كحركة الحجر الى سفلى بمقتضى
وان كانت القوة الحركة مستفادة
من خارج فهي الحركة القسرية كحركة الحجر
الى علو بحريك القاير واعلم ان قوله
مستفادة من خارج اشارة الى المحرك
اعني فاعل الحركة في القسرية الا انهم
يخارجون به هو محرك الطبيعة على وجه
تقدير منها تلك الحركة القسرية الا
يرى ان اذا روي زيد الحجر ومات
في الحال كانت الحركة باقية بعد موته
فانهم **فصل** في الزمان قبل
الزمان ظاهر الاية ان الوجود خفي
الماهية الا يرى ان العقل باسرها
تسمو الى اعوام وشهور ايام وساعات
ودقائق وظاهرا ثم لم يقسموا على
محصا الى ذلك كما ان الاستعداد الجوهري
اشاغل لك ان كذلك فان العقل

وَمَا يَنْظُرُ إِلَى رُفْقَةٍ مِنْهُمْ وَهُوَ وَجَّهٌ مُذْنَبٌ
وَاللَّهُ يَنْظُرُ إِلَى ذَاتِ السِّرِّ وَالْأَعْيُنِ ۝

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

تجدد فی زمان و مکان و غیره
از تفسیر افغانی در کتاب خود

بمعاونة الحس يحكم بوجوده ضرورة
ان لم يعلم كونه متضلاً واحداً حالاً
الحيثوي اوزا مفاصيل لا يبرهان واما
الجوهري للشيء الحيواني فهو غيبي اية و
ماهية اذا فرتا حركة واقعة في
مسافة على مقدار من السرعة وابتدا
مهما في تلك المسافة حركة اخرى
ابطال منها واتفقنا في الاخذ والبر
وجدت الحركة البطيئة قاطعة مسافة
اقل من مسافة السريعة والسرعة
قاطعة مسافة اكثر واذا كان كذلك
كان بين الفعل السريعة وتركها المكان
قطع مسافة معينة بسرعة معينة و
اقل منها بطؤ معين اراد بالامكان
امراً متضلاً يمكن ان يقطع فيه تلك
المسافة الزائدة بتلك السرعة المعينة
كافي الحركة الاولى وما يابون بها في تلك
السرعة وان يقطع فيه مسافة اقل
يبطؤ معين كما في الحركة الثانية وما

3

يشاء بهاسة ذلك البطي وهذا الا
 قابل للزيادة والنقصان لانه منقسم
 بانقسام المسافة على قطع فيه كاهل
 غير ثابت اجزائه اذ لا يوجد اجزائه
 متساوية يلزم من اجتماعها اجتماع اجزائها
 الحركة الواقعة فيها وهو محال لان الحركة
 كما عرفت تذبذبية فلا يمكن اجتماع اجزائها
 وايضا لو اجتمع اجزائه لكان الحادث
 في يوطق فان حادثا في يوطق بالعكس
 وهو محال فهذه الامكان بل المعنى الذي
 عرفناه متقدما على قابل للمساواة والمغا
 غير ثابت لوجود اجزائه على سبيل التقس
 والانعقاد دون الاجتماع على ما مر
 وصحاي هذا الامكان للموضع
 المعنى من الزمان في اصطلاح الحكماء
 وهو ان الزمان مقدار الحركة لانه
 لقوله الزيادة والنقصان من مقولة
 الكم كذا قالوا والتحقق انه ان ثبت ان
 الزمان قابل للزيادة والنقصان لذاته

فيكون الزمان مقادرا للحركة
 لان الحركة هي التي تسمى بالزمان
 لانها هي التي تسمى بالزمان
 لانها هي التي تسمى بالزمان

فيكون الزمان مقادرا للحركة
 لان الحركة هي التي تسمى بالزمان
 لانها هي التي تسمى بالزمان
 لانها هي التي تسمى بالزمان

الزمان يكون كما وانما فلا لانه لا يخالق
 ان يكون مقدار الهيئة فانه اي مقدار
 الوجود سواء كان عرضا او لعله لكان
 المشاكلة جبره بالهيئة او الهيئة غير
 قان لا يتبدل الى الاول وهو ان يكون
 مقدارا لامتداد الوجود لان الزمان
 غير قان كما مر وما لا يكون قان
 يكون مقدارا للهيئة قارة والالز
 وجود الشيء بدون مقدار وهو
 باطل ضرورة فهو مقدار للهيئة ضرورة
 وكل هيئة غير قارة وهي الحركة فالزمان
 مقدار الحركة وهو المطلق ونقول
 ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية
 له اي ليس لوجود الزمان ابتداء ونهاية
 له انتهاء لانه لو كان له بداية لكان
 عديم بالضرورة قبل وجوده قبلية
 لا توجد مع البعدية لان القبلية
 صفة للمعتمد والبعدية للوجود فلو
 اجتمع القبلية والبعدية لاجتمع

قار

١١

الوجود والمعدم وهو مع وكل قبلة
 لا توجد مع البعدية هي زمانية
 فيكون قبل الزمان زمان هفت
 تقدم الشيء على نفسه ودد ذلك بان
 المراد بالقبلة الزمانية ليس الامتناع
 اجتماع المتقدم مع المتأخر لان يكون
 المتقدم في زمان والمتأخر في زمان
 آخر حتى يلزم ان يكون قبل الزمان زمان
 كقصة الامس على الغد فاسئل من
 كان له نهاية لكان بعده وجود
 بعدية لا توجد مع القبلة كما استأ
 فتكون تلك البعدية زمانية فيكون
 بعد الزمان زمان هفت لما مر من تقدم
 تقدم الشيء على نفسه ويرد ههنا ما
 ذكرنا من النظر والمأخر من القوة الاولى
 في الامور العمانية شرع في الفن الثاني
 في مباحث الاجزاء الفلكية فلهذا
 على المنصريات لكن هذا اثر من قبل
الفن الثاني في الفلكيات

في الفن الثاني في الفلكيات
 في الفن الثاني في الفلكيات

فصل في اثبات كون الفلك مستديرا
 اعلم ان المشهور عند الجمهور ان الجواهر
 شت وله شيان عامي وهما ان الانسان
 له راس وقدم وله ظهر وبطن وله عين
 وشمال ويمين وهو ان الانبياء خلقوا
 على نقطة في البحر على زوايا قوائم ثلاث
 فقط ولكل واحد لها طرفان في التقدير
 بصير الجهات شاكلا لا يخفى لكن الجهة
 الحقيقية اثنان كما قال وبيانه ان ههنا
 جهتين لا نفي لان اخدهما فرت
 الاخرى تحت فان الانسان اذا تكبر
 صار راسه من تحت ورجله من فوق
 والجهتان بجاههما واما اشار الجهات
 فانها انما قبل بصير العينين شمالا واليمين
 والقدام خلفا والبعكس فخرجهما
 اعتبارا بتبدله والجهة الحقيقية
 هي الفوق والتحت وكل واحد منهما
 شيء موجود وهو صريح قابل للاشياء
 الحسية غير منقسم في امتداد مائة

في الفن الثاني في الفلكيات

الحركة وبني كان كذلك اي متى كان
 كل واحدة من الفوق والتحت موجود
 واوضح غير منقسم في امتداد ماخذ
 الحركة كان الفلك جثما مستديرا
 وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات
 وضع لانها لو لم تكن كذلك لما
 امكن الاشارة اليها ضرورة ولما
 امكن اتجاه التحريك اليها لكن العقل
 يشرون اليها ويقولون تحرك الجسم
 الى جهة كذا فتكون قابلة للاشارة
 الحية وتكون مقصدا للتحريك انما
 بالموصول اليها او بالقرب منها فلا
 بد وان تكون موجودة واقعة في
 امتداد الحركة وماخذ الاشارة وان
 لا تكون مجردة فان قيل بجان ان تحريك
 التحريك الى ما ليس موجود كما في الاتجاه
 قلنا هذا انما هو في المقصد لا في
 لا بالحصول كما ذكرنا في الجهة وانما
 قلنا انها غير منقسمة اي في ماخذ الحركة

او الحركة كذا كذا في جهة ما

في جهة ما كذا كذا في جهة ما

في جهة ما كذا كذا في جهة ما

وامتداد الاشارة لانها لو انقسمت
 ماخذ الحركة وحصل لها جزان فيه
 وصل التحريك الى اقرب الجزين وتحرك
 فاما ان يحرك التحريك من المقصد
 او الى المقصد من الجهة فان قيل لا
 يجوز ان يكون في المقصد قلنا فلا يكون
 ما فرضناه جهة جهة صف فان تحرك عن
 المقصد لم يكن ابدا الجزين من الجهة
 اذ لو كان من الجهة لكان الحركة اليه
 حركة الى المقصد لا عن المقصد وهو
 مح لان المفروض انه من الجهة وان
 تحرك الى المقصد لم يكن اقرب
 الجزين من الجهة والا لكان الحركة منه
 حركة من المقصد لا الى المقصد
 وهو مح لان المفروض انه من الجهة
 ثبت هذا اي اذا ثبت ان الجهة اذا
 ثبت ان الجهة موجودة ذات وضع
 انها غير منقسمة في ماخذ الحركة فوجب
 ان لا يكون جوهر الماهية من ان الجوهر

في جهة ما كذا كذا في جهة ما
 في جهة ما كذا كذا في جهة ما
 في جهة ما كذا كذا في جهة ما
 في جهة ما كذا كذا في جهة ما

القابل للإشارة الحية يكون منفصلا في
 جميع جهاته فبين أن تكون عرضا فلا
 بد أن تقوم الجسم تحته ويتبعين به
 وح فتقول تجد الجهات ليس في ملا
 متشابهة أي في جسم لا يوجد فيه أي
 مختلفة الكفاية والملا كانت الجهات
 مختلفتين بالطبع لكنها اعني الجهات
 الحقيقية مختلفة مختلفان بالحقيقة لأن
 بعض الأجسام وهو الخفيف منها
 طالع للفوق وهارب عن التحت إذا
 خلى وطبعه وبعضها والثقيل منها
 بالعكس من ذلك واليه أشاد بقوله فلا
 يكون أحدهما مطلقا والآخرى مرفقة
 هذا هو وإذا كانا مختلفتي الحقيقة
 فلا يكون تجدهما في الملا المتشابهة
 إذ لا يوجد فيه أمران مختلفان بالحقيقة
 فاذن تجد الجهات في أطراف ونهايات
 خارجة عن الملا المتشابهة لما علمت
 الجهة غير منبجسة وجب أن يكون أمّا

فلا يمكن أن يكونا احدا مطلقا والآخر مرفقا لعدم ادوية بعض الحدود المرفقة فيه بان يكون جهة من جهة

نقطة او خطا او سطحا وهذه الامور
 اطراف ونهايات فلذا قال في اطراف
 ونهايات ونحو كان لذلك أي متى كان
 نحو الجهات في الخارج من الملا المتشابهة
 كان تجدهما بجسم كرى لأن تجددهما
 اما ان يكون بجسم واحد وجب ان يكون
 كرى لأن الجسم الذي ليس بركب
 لا يتجدد به جهة السفلى لأن جهة السفل
 غاية البعد من جهة الفوق بحيث لا
 يمكن ان يفرض ما هو أبعد منها واللاية
 جهة السفلى بالنسبة الى ما هو أبعد
 فصار جهة السفلى فوقها بالقياس الى
 ذلك لا بعد ولا يتجدد به أي بالجسم الغير
 الكرى غاية البعد فلا يتجدد به جهة
 السفلى واما الجسم الكرى فيخرج بمحيط
 ويركن تحت اذ المركز غاية البعد
 من المحيط بحيث لا يمكن ان يفرض
 الجسم ما هو أبعد منه بخلاف غير الكرى
 فانه ليس فيه شيان بهذه الصفة فلذا لم

وان لم يكن من جهة السفلى

او كثر كان على وجه

نحو

يكن بحر الجهات سواء كان تجدد
الجهات بأجسام متعددة وجيان
 يحيط بعضها ببعض بالمتبعين بها
 أي هذه الأجسام المتعددة التي لا
 يحيط بعضها ببعض غاية البعد لأن
 ما بعد من بعضها هو أقرب من الآخر
 وكل ما يبعد من غاية البعد عن بعضها
 يكن غاية البعد من الجميع لأن ما بعد
 عن بعضها هو أقرب من الآخر فلا يكون
 غاية البعد عن الجميع فيجب أن يكون
 محيطا بالآخر بالجسم المحيط بالكل مجرد
 الجهتين بتدبير ومركز ولا مدخل في
 ذلك لذلك الأجسام المخاطة فمن
 البين حشواً لمحصل المط وهو كونه
 كرتا **فصل** في أن الفلك بسيط
 أي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبع
 وهذا هو البسيط الطبيعي لأنه لا
 يقبل الحركة المستقيمة متى كان كذلك
 كان الفلك بسيطاً إما أنه لا يقبل الحركة

فيكون الجاهل بالمتبعين بها
 فيكون الجاهل بالمتبعين بها
 فيكون الجاهل بالمتبعين بها
 فيكون الجاهل بالمتبعين بها
 فيكون الجاهل بالمتبعين بها
 فيكون الجاهل بالمتبعين بها
 فيكون الجاهل بالمتبعين بها
 فيكون الجاهل بالمتبعين بها

الحركة المستقيمة

المستقيمة فلأن كل ما يقبل الحركة المستقيمة
 فأنه يتجه إلى جهة وتارة جهة أخرى من
 هاتين الجهتين وكل ما هذا شأنه أي كل
 ما هو متجه إلى جهة وتارة جهة أخرى فالجها
 بتجدة قبله لابد أن يكون كانت الجهات
 متجدة فيه لكان هو متجه كأمع الجهة
 لا إلى الجهة والفلك ليس كذلك بل
 يتجدد به الجهات كما عرفت فلا يكون
 قابلاً للحركة المستقيمة وأعلم أن ما
 الاستدارة والبساطة لا يتم إلا في
 الفلك الأعظم دون سائر الأفلاك
 الثمانية فيقدر ومضى كان كذلك أن
 متى امتنع على الفلك الحركة المستقيمة
 وجبان يكون الفلك جسماً بسيطاً
 بالمعنى الذي عرفت أنه لو كان الفلك
 مركباً من اجسام مختلفة الخلق
 فإما أن يكون كل واحد من اجزائه
 بسيطاً على شكل طبيعي أي شكل
 البسيط بسيطاً أو قسرياً خاضعاً

لأن ما كان مستقيماً
 والوجه له البساطة
 ذلك

السطح

بشيء من هذه الاشياء
فان قيل لا يمكن ان يكون
الشيء واحدا في اكثر من
مكان فلو كان كذلك
لما لم يكن له وجود
فان قيل لا يمكن ان يكون
الشيء واحدا في اكثر من
مكان فلو كان كذلك
لما لم يكن له وجود

الغريب من الخارج لا سبيل الى الاول
وهو ان يكون كل واحد من اجزاء
على شكل طبيعي والاول كان كل واحد منها
كرويا لان الشكل الطبيعي للبيضا هو
الكرة وذلك لانه طبيعة واحدة في
مادة واحدة فلا يمتنع في الاطراف او
بناء على اصلها المتقرر من ان الواحد
لا يصلد عنه الا الواحد ولو كان كل
واحد من تلك الاجزاء كرة لا احتمال
ان يحصل من مجموعها سطح متصل الاجزاء
لان الكرات اذا اتصمت بعضها الى بعض
فلا بد ان يبقى بينها فرج فيلين الخلاء
وهو محال كما يحى الاشارة اليه انشاء الله
وايضا لا يحصل منها سطح كروي فتساوي
بكمال المركز عنه فلا يتحد وجهها
الفوق والتحت على الوجه الذي يكون
احدهما في غاية البعد عن الآخر
ولا سبيل الى الثاني وهو ان يكون
كل واحد من تلك الاجزاء على شكل

الكرة
فان قيل لا يمكن ان يكون
الشيء واحدا في اكثر من
مكان فلو كان كذلك
لما لم يكن له وجود
فان قيل لا يمكن ان يكون
الشيء واحدا في اكثر من
مكان فلو كان كذلك
لما لم يكن له وجود

فان قيل لا يمكن ان يكون
الشيء واحدا في اكثر من
مكان فلو كان كذلك
لما لم يكن له وجود
فان قيل لا يمكن ان يكون
الشيء واحدا في اكثر من
مكان فلو كان كذلك
لما لم يكن له وجود

فان قيل لا يمكن ان يكون
الشيء واحدا في اكثر من
مكان فلو كان كذلك
لما لم يكن له وجود
فان قيل لا يمكن ان يكون
الشيء واحدا في اكثر من
مكان فلو كان كذلك
لما لم يكن له وجود

لانه لو لم يكن كل واحد منها كرة فم
فيكون طابعا للشكل الطبيعي فيكون
قابلا للحركة المستقيمة ههنا لما من
من امتناع الحركة المستقيمة على الفلك
والا لكان الجهات متحدة قبله لا
به سواء فرضنا الحركة المستقيمة على
الفلك او على جزء فنامثل
في ان الفلك قابل للحركة المستقيمة لان
كل جزء من اجزاء المفروضة فيه لما كان
جسم الفلك متصلا واحدا لم يكن فيه اجزاء
الا على سبيل الفرج لا يخفض عما يقتضيه
وضع معين ومحاذاة معينة لتساوي
الاجزاء المفروضة في الطبيعة لما ذكرنا
من ان الفلك بسيط لم يتركب من مختلفات
الحقايق فكل جزء يمكن ان يزول عن
ويصل الى موضع جزء آخر وذلك انما هو
بالحركة ولما امتنع المستقيمة في البسطة
فان قيل لم لا يجوز ان يحصل التخصيص
من القاسية فلما لا يجوز لان الكلام على

الاجزاء المفروضة في الطبيعة لما ذكرنا
من ان الفلك بسيط لم يتركب من مختلفات
الحقايق فكل جزء يمكن ان يزول عن
ويصل الى موضع جزء آخر وذلك انما هو
بالحركة ولما امتنع المستقيمة في البسطة
فان قيل لم لا يجوز ان يحصل التخصيص
من القاسية فلما لا يجوز لان الكلام على

يدستبرح على الاستدلال
والاشارة ليس في طبيعة
مستقيمة

فقد وجدنا في بعض النسخ
منه في بعض النسخ
منه في بعض النسخ
منه في بعض النسخ

وان لم يكن زمان عديم المفاوق أقصر
من زمان ذي المفاوق لكان الشئ مع
القائمين باليقين يبقى بالميل الذاتي كقول
أى كاشى لامعة أى لامع السابق هه
أى هذا التساوى خلف وذلك الزمان
الأقصر الذى هو زمان حركة عديم الميل
له نسبة بالصفية أو الثلثية أو النصفية
إلى غير ذلك لا محالة إلى الزمان الأطول
الذى هو زمان حركة ذي الميل والنقص
أى نصفه كان أن يكون زمان عديم
ساعة وزمان ذي الميل ساعتين فإذا
ذاميل آخر مثله اصغف من الميل الأول
بحيث يكون نسبته إلى الميل الأول مثل
نسبته الزمان الأقصر إلى الزمان الأول
أى يكون الميل الثانى نصف الميل الأول
كما فرضنا الزمانين كذلك فيتحرك ذو
الميل الضعيف بتلك القوة الخارجية
فى مثل زمان عديم الميل وهو ساعة على
ما فرضنا مثل مسافته أى مسافة عديم

الميل لأن الحركة تزيد أو تنقص
انخفاض القوة المييلية لأنها هي المبدأ
للميل فإذا انقضت زادت سرعة الحركة
ضروبة التي في الجسم المتحرك لأنه لو
انقضت شيء من القوة التي في الجسم ولا
يزداد السرعة لم يكن القوة المييلية مائة
ومفارقة من الحركة هي أي عدم كون
الغايق عاتقا خلف وتحت فظهر من هذه
المقدمات المسروبة أن الجسم القليل
الميل والذي لا ميل فيه متساويان
في السرعة وهو لا متساويان يكون الحركة
مع الغائق كهي لا معه وهذا الخ إنما الزم
من فرض تحريك ذلك الجسم الذي لا ميل
فيه أو من فرض الميل الذي أنشبهه لا
الميل الأول كمن يدومان عديم الميل
إلى زمان ذي الميل لكن فرض الميل
على النسبة المذكورة ممكن بل واقع فهذا
الخ إنما الزم من فرض تحريك الجسم الذي لا
ميل فيه أصلا فيكون محالا وهو الذي

والخاصل أنا فرضنا مجموعا مركبا لكن
الحال الصريح أن لا من حركة عديم الميل
لأننا إذا ما ملنا في هذا المفروض وجدنا
هذه الحركة محل التردد للعقل دون ما
الأمور فإنها ممكنة مقررة عند العقل
إذا كان كذلك كان الخ لا دما من الأكبر
الذي ليس مكانه مقررا عند العقل
ههنا شوب وتثبيكات لا يليق
إيرادها في الخصرات وأعلم أن الحكماء
بهذا الدليل ليسندون على امتناع الخلا
فأمل ونقول أيضا أن الفلك لا يكون
في طبيعة مبدأ ميل مستقيم والأكا
الطبيعة الفلكية واحدة لما عرف من
أن الفلك بسيط يقضي الأمرين المتساويين
هنا لا ينبغي إلى اجتماع المتساويين عند
تحقق الطبيعة المتقتضية لا متساوية
تختلف في مقتضى عن البعثة المتقتضية
وأيضا فانه يتألف القاعدة المقررة عند
من أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد

فصل في ان الفلك لا يقبل الكون
 والفساد اى في بيان امتناع ان يخلع
 مادة الفلك صورة وهو الفساد و
 تلبس صورة اخرى وهو الكون فالفساد
 مقدم على الكون الا ان الكون اشرف
 فلذا جرت العادة بتقدمه في اللفظ
 وبيان ان الفلك لا يقبل الحرق و
 الا لئلا ينفى هذا الفضل مطلقا
 اما الاول اعني بيان انه لا يقبل الكون
 والفساد فلا تترك هذه الجهات ولا تسمى
 من المجدد للجهات بتقابل الكون والفساد
 اما الثاني فقد مر في هذا الفصل
 الاول من هذا الفن واما الكبري
 لا يقبل الكون والفساد فليصوره في الحاد
 مع المادة خيزر طبيعي واصورة الفلك
 مع المادة خيزر اخر طبيعي لما بينا في
 الفصل الخامس من الفن الاول ان
 كل جسم طبيعي فلا جسم طبيعي وكل ما هذا
 شانه اى كل ما له خيزر طبيعي هو قابل

السادس

للحركة المستقيمة لا ذلك الخيزر كانت
 الصورة الكاشفة اما ان تحصل في خيزر
 طبيعي لها او تحصل في خيزر عربي عنها
 فان حصلت في خيزر عربي فينبغي ان يحال
 ميلا مستقيما لا خيزرها الطبيعي وان
 حصلت الصورة الحادثة في خيزر طبيعي
 فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في
 خيزر عربي وهو الخيزر الطبيعي الحاصل
 للصورة الحادثة فكانت اى الصورة
 الفاسدة فينبغي ميلا مستقيما الى
 خيزرها الطبيعي فعلى التفسيرين يلزم
 جواز الحركة المستقيمة على الفلك و
 عرفنا امتناعها واعلم ان هذا الكلام
 مبنى على ان الخيزر الواحد لا يقضي
 مختلفان بالتوقع ولم ينضم عليه
 وايضا فيه ان المراد بالخيزر هو السطح
 او الخلاء فان كان الاول لم يثبت
 ان لكل جسم خيزر طبيعيا لا انتفاضه
 بالمحيط كما ذكرنا وان كان الثاني فقد

مرفقاده واما الثاني اعني بيان
 ان لا يقبل الحرق والالتيام فلا
 ذلك الحرق والالتيام ايضا يحصل
 بالحركة المستقيمة كما ان الكون والفساد
 يحصل بالحركة المستقيمة على ما عرفت
 مضاه والمراد بالحرق هو افتراف
 الاجزاء وبالا لتيام اقترانها واما
 لم يكن حصولها بالحركة المستقيمة
 لان ذلك انما يكون بان تحرك بعض
 الاجزاء في جهة والبعض الاخر في جهة
 اخرى او يمكن لكن هذه الافاعيل
 تختلف تمنع على الفلك لانها اما ان
 يكون طبيعية وهو محال لان الفلك
 كما نرى طبيعة واحدة فلا يقضي الى
 امر اخر مختلف او قسرية وهو ايضا
 محال لعدم القوا سر هناك كما هو المقرر
 عندهم او ارادية وهو ايضا محال لان
 الفلك ليسا طنة فاقول للآلات الحركية
 المختلفة التي بواسطتها تصدق تلك

والذي لا يمكن ان يكون
 الفلك ارادية بطور
 ليس انما على غلبة
 على واحد من
 الذي لا

والذي لا يمكن ان يكون
 الفلك ارادية بطور
 ليس انما على غلبة
 على واحد من
 الذي لا

والذي لا يمكن ان يكون
 الفلك ارادية بطور
 ليس انما على غلبة
 على واحد من
 الذي لا

والذي لا يمكن ان يكون
 الفلك ارادية بطور
 ليس انما على غلبة
 على واحد من
 الذي لا

الافاعيل عن النفس الفلكية بالارادة
 في ان الفلك يحرك
 عن الاستدارة دائما بحيث لا انقطاع
 لها اضلا لان الحركة الحافظة للزمان
 قد ثبت ان الزمان مقدار للحركة
 فيكون قائما بها فيكون الحركة حركته
 حافظة له لانه حال فيها وكل محل جاقط
 للحال فيه اما ان يكون مستقيمة او
 مستديرة لا يختص بالحركة فيها لانها
 اما ان ترجع الى ما ابتدأها او لا فاما
 مستديرة والثاني مستقيمة لا جاز
 ان يكون الحركة الحافظة مستقيمة
 ح اما ان تدور الى غير النهاية او ترجع
 لا تبيل الى الاول وجوده غير متناه
 وهو محال لما عرفت من البرهان على تناء
 الابد الى ان يبقى ان ذلك الدليل
 لا يدل على استحالة وجود بعد واحد
 غير متناه كما اشترنا اليه فيما سلف ولا
 تبيل الى الثاني لانها لو رجعت لكانت

فالاول

في الحرف اتيه بحال المنقسم لكن كونه
 غير موصول بحال الوصول و
 ايضا بأنه لا يكون الوصول وهذا
 يستلزم ان يكون الوصول ايضا
 لان لا يترافق ان لا يخاله واذا
 كان كل واحد منهما في المبدأ ايضا
 وجب ان يكون في النهاية ايضا
 في الاستمرار والا وان لم يكن في الاثنين
فان المراتب تكون فيكون الزمان
مركبا من الجزئين الذين
لا يتباينان في الزمان
في المبدأ والنهاية على الجزء
هو المراتب التي في الجزء الذي
مع ما في الجزء واما الجزء
لا يتحرك في الزمان اذ لا يتحرك فاما
الزمان فان الزمان فيلزم ان يكون
المراتب في هذا الزمان وقد
فرق المراتب ان عنه وهو

في الزمان
 في المبدأ
 في النهاية
 في الاستمرار

ايضا بحال والا لا يكون وجود مبدأ الزمان
ح والكلام في المراتب التي في الجزء
فما من المراتب التي في الجزء
مستقيمة في المراتب التي في الجزء
المستقيمة في المراتب التي في الجزء
الزمان وهو يكون في المراتب التي في الجزء
لان المراتب التي في الجزء لا يكون في الجزء
واما وهو في المراتب التي في الجزء
عن السؤال في المراتب التي في الجزء
المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
عنه ول الجزء التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
لا يكون في المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
الجبل التي في المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
فيه تظهر في المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
الحركة في المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
على المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
زمان لا يكون في المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
ان يقال في المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء
سطح الجبل التي في المراتب التي في الجزء في المراتب التي في الجزء

ع

تلاقى الهواء فان كان الاول فتقول
 سكونها بتوقيف الجبل وهو وان كان
 محال لكنه انما ينظر على تقدير محال
 وهو ان يلاقيه سطح الحجة سطح الجبل
 جاز ان يستلزم الملح وان كان التساوي
 فتقول سكونها بتوقيف جزم من اجزاء
 ذلك الهواء وهو ليس محال فتأمل و
 اعلم ان هذه المباحث لا تم الا في
 الاعظم كما قدمنا الاشارة اليه **فصل**
 في ان الفضايا لا بالارادة لان
 لو لم تكن ارادة لكائنات الطبيعية او
 قسيرة لاخصاص الحركة في هذه
 الثلاثة كما مر لا جاز ان يكون طبيعية
 لان الحركة الطبيعية هرب عن حال التماس
 وطلب الحالة الملائمة وذلك اي الهرب
 الحالة المناقفة الي الحالة الملائمة
 الحركة المستندة مع انما لا يمكن ان
 يكون هربا فلا تمل نقطة تحرك عنها الجسم
 بحركة المستندة بحركة عنها اي من تلك

في قوله فان كان الاول فتقول
 سكونها بتوقيف الجبل وهو وان كان
 محال لكنه انما ينظر على تقدير محال
 وهو ان يلاقيه سطح الحجة سطح الجبل
 جاز ان يستلزم الملح وان كان التساوي
 فتقول سكونها بتوقيف جزم من اجزاء
 ذلك الهواء وهو ليس محال فتأمل و
 اعلم ان هذه المباحث لا تم الا في
 الاعظم كما قدمنا الاشارة اليه

النقطة نفسها توجهها اي توجه الجسم نحو
 اليها اي الى تلك النقطة والهرب عن
 الشيء بالطبع استحال ان يكون هو مبدء
 توجهها اليه اي الى ذلك الشيء وذلك
 من اجل التبعيات واما انها اي الحركة
 المستندة ليست بالطبع الملائمة فلا
 الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة
 المطلوبة سكنه اي سكنت الطبيعة الجسم
 كما ان طبيعة الجسم الثقل تحركه حتى اذا
 وصلت الى المركز سكنت طبيعة الجسم
 الخفيف تحركه حتى اذا وصلت الى المحيط
 سكنت والحركة المستندة القائمة
 بالفلك ليست كذلك لما عرفت انها
 لا انقطاع لها ولا جاز ان تكون حركة
 الفلك قسيرة لان القسر خلاف الطبع
 فوجود القسر فرع وجود الطبع حيث
 لا طبع لا قسر ضروري فان قيل لا يجوز
 ان يكون عرضية قلنا قد مر ان ذات
 الفلك مبدأ ميل مستند فلا يكون

في قوله فان كان الاول فتقول
 سكونها بتوقيف الجبل وهو وان كان
 محال لكنه انما ينظر على تقدير محال
 وهو ان يلاقيه سطح الحجة سطح الجبل
 جاز ان يستلزم الملح وان كان التساوي
 فتقول سكونها بتوقيف جزم من اجزاء
 ذلك الهواء وهو ليس محال فتأمل و
 اعلم ان هذه المباحث لا تم الا في
 الاعظم كما قدمنا الاشارة اليه

عرضية **فصل** في القوة المحركة
 للفلك بحيث ان يكون بحركة عن المائة
 اى ليست حاله هذه الجسم سامية فيه
 كقوى الجسمية لان القوة المحركة
 يقوى على افعال غير منتهية هي الحركات
 التى لا بداية لها ولا نهاية كعرفت ولائى
 من القوى الجسمية كذلك اى تقوى على
 افعال غير منتهية بحسب المقدرة والعدة
 والحركة للفلك ليست قوة جنسية
 اما الصغرى فمماثلة مما سلف واما
 الكبرى فيحتاج الى تمهيد مقدمتين
 كما اشار اليه بقوله واما فلنا ان القوة
 الجنسية لا تقوى على حركات غير منتهية
 لان كل قوة جنسية فهي قابلة للتجزى كما
 انقسام حركاتها الذى هو الجسم يوجب انقسام
 وقوتها تقوى على حركات الجملية يقوى
 على مجموع تلك الاشياء التى يقوى عليها
 الاجزاء والا لكان الجزء مساويا للكل
 لانه يستلزم ان لا يكون الجزء جزءا او

الكل كلاً ومتى كان كذلك اى متى كان الجزء
 يقوى على شئ والجملية يقوى على مجموع تلك
 الاشياء فالمجموع من تلك القوة لا يقوى
 غير الشاهى لان الجزء منها اما ان يقوى
 على جملة منتهية من مبداء معين او على
 جملة غير منتهية والثاني بطل اذا المجموع
 على ما هو زيد فيلزم الزيادة على غير المتناهي
 المنسحق النظام في الجهة التى هو بها غير متناه
 صغر واما تقديره باتساق النظام لانه
 الزيادة على غير الشاهى اذا لم يكن متساويا
 غير مستحيلة كالشهوة والاعطاش
 فانها غير منتهية مع ان الشهوة اكثر
 الاعطاش وكذا حكم الالوف المضاعفة
 والمئات المضاعفة الى غير النهاية لكن
 عليه ما لا يدفع عنه وهو ان الاتفاق
 على جدي اجزاء الحركة فمماثل
 على جملة منتهية من مبداء معين والجزء
 الاخر مثله اى يقوى على جملة منتهية
 المركب من تلك الاجزاء لا يقوى على غير الشاهى

لأن انقضاء المتناهي إلى المتناهي لا يوجد
 الاختصاص وانما الرقيل يوجب التناهي لأن
 المقصود سلب لا نهاية المجموع فانه يقتض
 لا نهائية فاما قيل في كل ما تقوى عليه
 القوة الجسمية فهو متناه **فصل** في
 أن الحركة القريب للفلك قوة جسمية
 اعلم ان للفلك محركين بعيدا وقريبا
 لأننا ان نفسا ناطقة وقوى تفيض منها
 عليه وتسير في اعضاءه والاول مجرد والناس
 مادي لأن الحركات الاختصاصية الجزئية
 الواقعة عن الفلك اما ان تقع عن تصون
 كلي او جزئي أي الحركة الارادية لا تنفع الا
 عن تصون وذلك لانها تابعة للأداة
 الثابتة للشوق المنبعث عن التصون
 فنقول الفلك اما ان تقع حركته في
 الجزئية عن تصون كلي او جزئي لا يستل
 الاول وهو ان يقع الجزئي بالتصون الكلي
 لأن التصون الكلي نسبتته إلى جميع
 على السوية فلا تنفع منه أي من التصون

ما يقع في
 التصون الكلي
 من القوى
 الجسمية

بعض الحركات الجزئية دون البعض والاول
 التجميع لا يخرج الاخرى أنك اذا تصوتت
 الحركة الكلية لا الحركة إلى ذلك المكان المعين
 امسح ان يوجب ذلك التصون الحركة إلى ذلك
 المكان فبذلك الحركات الجزئية الأولى
 الواقعة عن الفلك له تصورات جزئية
 عن الفلك له تصورات جزئية يقع بها
 الحركات الجزئية عن الفلك وكل ما كان
 تصورا جزئيا فهو جسامي لأن القوة الجزئية
 ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر كما اذا تصو
 جساما بقدر ذراع وآخر بقدر ذراعين فاما
 ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف
 التصونين في الحقيقة أو لاختلاف الماهية
 وهما والتصون بالصغر والكبر لاختلاف
 في المدرك لا يستل إلى الاول وهو ان يكون
 الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف التصون
 في الحقيقة لأننا نتكلم في التصونين من نوع
 واحد كما مثلنا لك من جسم بقدر ذراع من
 آخر بقدر ذراعين فان حقيقتها واحدة

وهي الحقيقة الجسيمة ولا تبدل الى الثاني
وهو ان يكون لاختلاف الماهية
بالصغر والكبر لان القوى المختلفة بالصغر
الكبر لان القوى المختلفة بالصغر والكبر
يجب ان يكون ما اخذ من خارج كما اذا كانت
جسمانيا بعدد شر وآخر بعدد شرين فانه
ليس ههنا نسبة الخافض شيء واذا قد بطل
القسمان الاولان فبقين القسم الثالث
وهو ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر
لاختلافها في المدد فيكون الصغر والكبر
منهما اي من القوىتين المختلفتين بالصغر
والكبر من جهة في محل غير ما ارسمت فيه
القوى الصغيرة فيقسم لاهمال ذلك
المحل الذي يرسم فيه ههنا فان القوى
في الوضع وما هذا اي الانقسام ذاته
هو جسمان لا امتشاع انقسام المجرد
الباشر القريب لتحريك الفلك جوهر
مجردا بل قوة جسمانية وههنا المطلوب
فان قيل لم لا يجوز ان يكون لاختلاف

في القوى
الجسمانية

العواد من كاشكل والسواد والبياض قلنا
نترك على تقدير عدمها فان قيل
قد ثبت بالبرهان ان القوى الجسمانية لا تدور
على تحركات غير مشاهية والنفس الطبيعية
للفلك قوة جسمانية فكيف صدقت عنها
هذه التحركات الغير المشاهية وهل هذا
الاثنان صريح قلنا هذه التحركات
عنها بواسطة طربان انقسامات غير
مشاهية عليها من النفس المجردة والثاني
بالبرهان ليس امتشاع صدور التحركات
الغير المشاهية الطائفة عليها ولا يكون ثبات
فافهم ولما فرغ من الفلكيات شرع
في المنصريات اي في بيان الاصول الخمسة
بالاجسام المنصيرية فقال الفلك الثالث
في المنصريات وههنا العناصر الاربعة
وما يحدث منها اما باليف كالماء الى
الثلاثة من الحيوانات والنباتات و
المعادن او بغيره نحو كائنات الحق وهو
مشمول على ستة فصول **فصل** في

في القوى

١٢

البساط العنصرية وهي أربعة لانه اتمان
 يكون حاراً او بارداً وعلى التقديرين اتمان
 يكون يابساً او رطباً فالبارد والرطب هو الماء
 والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس
 هو النار والحار الرطب هو الهواء وهذا
 باعتبار الكيفية واما باعتبار الحركة فهي اتمان
 خفيف مطلق نحو جميع حركاته نحو المحيط او
 هو النار او خفيف مضاف لا ينحرف
 المحيط لكن يكون اميل الى المحيط من بقية
 العناصر وهو الهواء فانه لا يطيل ما يطيل
 النار لكن ميله الى المحيط اكثر من ميل الماء
 والارض فكانت خفيف الاضافة اليهما
 ثقيل مطلق نحو جميع حركاته الى فضل الركن
 وهو الارض ومحملة الوسط بحيث يطبق
 مركزه مركز العالم او ثقيل مضاف لا ينحرف
 نفس الركن لكن يكون اميل اليه من بقية
 العناصر فهو ثقيل بالاضافة اليها وكان
 من حقه لبساطه ان يحيط بالارض
 الا انما حصل في بعض جوانبها الا

ووهاد بسبب الاوضاع والاتصالات
 الفلكية سال الماء بالطبع الى الاعواز و
 اكتسفت المواضع المرتفعة وذلك بحكمة
 من الله تعالى ورحمته ليكون مثلاً للنبات
 ومكاناً للحيوانات المنقطة واعلم ان
 العناصر في اللغة العربية الاصل وكذا الاصل
 في اللغة اليونانية ولما كان اصل المركبات
 هو البساط الاربعة العناصر والاسطقات
 وقد يطلق عليها الاركان ايضاً لانها
 اجزاء المركبات وكل واحد منها اي
 من هذه العناصر الاربعة يخالف الآخر
 في صورته الطبيعية اي النوعية والكمية
 لشغل كل واحد منها جزء الاخر والملازم
 ظاهرة مما تقدم في اثبات الصفة
 النوعية والتالي باطل او لا يشغل شيء
 منها جزء الاخر بل لا يستقر احد صاحب
 شغل في الاخر فالمقدم مثله باطل
 وكل واحد منها قابل للكون والفساد
 وقد عرفت منها انها لان الماء يتقلب

الملح لا يفسد الماء

في هذا الكتاب
 من خواص
 الطبيعة
 والاشياء
 والاشياء
 والاشياء
 والاشياء

وذلك مشاهد في مياه بعض الميون
 ومنه البحر المشهور في الفارسية بمنع
النحى بالثقب على قوله الماء يحمل
 بالمثل ماء كما يفعل انحاء الاكبر
 قيل من حل الطلق استغن عن الخلق
 كذا الحق يغلب ماء كما يرى في قلا
 الجبال فانه يملأ الهواء لشدة البرد
 يتقاطر منه قال الامام سفيان كذا
 كان ينبغي ان يستمر الثلج والمطر الى ان يتغير
 الفصل في الهواء اذ بعد نزول الشهاب
 الهواء بارد ويورق حتى يبرد من يوم المطر
 واجيب عن ذلك بان عدم حصوله لغيره
 ما في افئدة ان شطرا لم تطلع عليه والما
 ايطاليا يغلب هواء البحر الشديد كما
 شاهد من تحلل الاخرة بحيث تلطف
 بالكلية وكذلك الهواء يغلب ناراً
 فيما اذا اعلنت اكلات حاوية للهواء كما
 شاهد شديد كما في كود الحدادين وال
 ايضا يغلب هواء كما شاهد في السيل

الشمس

المنقطعة من الصباح فانها لو بقيت
 ناراً لمرت ولا حرق ما يقابلها من بعض
 الجوانب كما لو كانت في جهة فاذن انقلب
 هواء واعلم ان هذه الانقلابات الحارة
 في جميع العناصر تدل على اتحاد هذه القوى
 كما استلقت الإشارة اليه ونقول ايضا
 الكيفيات القائمة بهذه العناصر
 والبرودة زائدة على الصور الطبيعية
 اي هذه الكيفيات مغايرة لصورها
 النورية لانها اي العناصر ليست
 الكيفيات مثل النسخ والتبريد
 مثل تارة من الماء من ان تسخن او ان
 يختلف عليه الجود والسيلان مع بقاء
 الصورة الطبيعية اي مع ان الماء و
 لو كانت الكيفيات نفس الصور
 لا استحال ذلك اي تبدل الكيفيات
 مع بقاء الصور والا لكان الشيء
 الواحد زائلاً وباقياً ما وهو غير ممكن
 حق الباطل اذ ان بشراً في كيفية

حصول المركبات منها فقال والبسائط اذا
اجتمعت في المركب وقيل بعضها في بعض
للمتضادة وكسر كل واحد منها سكونه كيفية
الاشياء في حدتها فيحصل من ذلك الامتزاج
كيفية شريطة من الكيفيات المتضادة
متشابهة في اجزاء اي اجزاء المركب
هي المزاج والمراد يكونها متوسطة انها تنح
بالقياس الى البارد والذى في الحال الباردة
وتستقيم بالقياس الى الحار وكذا الرطوبة
اليبوسة والمراد يكونها متشابهة ان كان
يكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء
اقوى منها في البعض الاخر بل يكون
في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة
واعلم انهم قد اطلقوا هذا بايراد الاسم
والاخرية وانقلع عنها صحتها اذا
المرضى من شر الخفضات ليس الاكل فيها
واما بحقيق الحق وايضا الكلام الى
المقطع فوضعه اللائق به اكتبه المصنف
فهي لاء بذلك قد اضعوا المراد ولم يبلغوا

في الامتزاج المتضاد في المركب

الكلام الى التام **فصل** في كليات
الحق التي حدوها من العناصر بغير تركيب
يصل الى الحد المزاج ولذا ذكرها بلو البسائط
لقرينها من هذه الجهة ومن تنقسم الى اربعة
فروق الارض والى ما يحدث فيها واشار
اليها بقوله اما السحاب المطر وما
يها كالثلج والبرد وغيرهما فالسحاب اكثر
ذلك في حدوها كما في اجزاء الخان
الصاعدة الخان عبارة عن اجزاء هوائية
تتأرجحها اجزاء صفراء مائية لا يميز
في الحس ساية الصغر لان ما يجاور الماء
من الحقا يستفيد كيفية البرد من الماء
واعلم ان هذه المقدرة ليست تقديلا لها
قلتها بل هي مقدرة تعيد نائية اثناء
البحث فتماثل تلك الطبيعة الحقائصة التي
ينقطع عنها نائية شعاع الشمس لا يمكن
لكونها مبيدة عن الارض غير قريبة منها
حتى يتمكن الشعاع منها اليها وتسمى بالطبيعة
التمهيرية تبقى تلك الطبيعة باردة فاذا

انما حدوها من العناصر
بغير تركيب فان السحاب المطر
يسمى كليات

بلغ البخار المتعاد في صموده الشيء
كما نرى ذلك البخار سبب البرد فإن
لا يمكن البرد تواليا اجتمع ذلك البخار المشكك
وقد اطلق المثقل المائل من التكاثف
فاجتمع هل التحاب والمضاطر هل الطر
ان كان البرد فأما ان يصل البرد
اجزاء التحاب قبل اجتماعها ولا يصل
فان هل البرد الى اجزاء التحاب مقبل
اجتماعها يتصل التحاب لما لان لك
الاجزاء الصغار انفقدت سبح
انضم بعضها الى بعض فهي بط كالنظن
المخلوج وقد ذ بعض الناس
ان الشكل ينزل على كل شكل الا الخبر
ان لا يصل البرد الى اجزاء التحاب
قبل اجتماعها بل بعد اجتماعها ينزل
التحاب بما استدير الانحاء
زواياه بمخبر الحركة الشديدة هذه
اذا وصل البخار الى الطبقة التي تضيق
واما اذا الوصول الى الطبقة الباردة

ص ١٠٠

لحظة حرارة ولطافة وحركة فان
كان البخار كثيرا فتد يصدق سحابا
ما اطل ان كان فيما دون الطبقة الباردة
برد عائد فان المقواء المجاور للماء في
الارض ليست في كيفية البرد منها
ولذلك قدم هذه المقدمة وقد لا ينبغي
ذلك البخار الصاعد سحابا اذا لم يكن
هناك برد عائد وليس صبايا والتارة
يقال له ينبع وان كان البخار المتصا عد
قليل فاذا اضرت البرد فان لا يوجد فهو
الكل سبح ان وان البرد فهو الصحيح
الذي ينزل بالليل شبه بما بالثلج يقال
له بالقارية شبه ان افسده واعلم
ان قوله فالتب الاكثر اشارة
الى ما قبل من ان احكام هذا الباب
ليست مما يقام عليها البرهان
اسنى قولنا هذا سبح ان انه
يجوز ان يكون هذا سببا موجبا لحدوث
ذلك لجدة حكم العقل وان جاز ان

القليل من البخار
 لا يكون سحابا

يحدث بامر آخر لما ان تجر مياه هذا
هو البتيت قطعاً دون غيره نعم ربما امكن
القطع في هذه الاحكام لمصاحب
الحديث والتجربة دون فافهم واما الزبد
والبرق فشيئان ان الدخان وهو اجزا
نارية تتخاطط اجزاء صغيرة رقيقة
لا يتميز عنها في الحسن من غاية الصغر
اذا احتبس بهينة المظلمة فيا بين
السحاب فما صعد من الدخان
العلوي بقا حرارة مرق السحاب في
عنفها وكذا ما انقل الزوال حرارة الزبد
مرق السحاب في نزوله فترى شديداً
ذلك الصوت الخليل وهو الرعد سمعته
وان استعمل الدخان بالحركة فان كان
المتصاعدة فلما تخلو عن الذهبية فاذا
اشتدت الحركة لا محالة اشتعلت كان
برقا ان كان لطيفاً وصاعقة الرعد
خليطاً فلا ينطق في البحر بل ينزل
الى اسفل واما الرياح فقد يكون اي

تحدث وتحصل بسبب السحاب اذا انقل
لا سقيلاً البرد عليه اندفع الى اسفل
فيتموج به الهواء فصار ذلك الهواء
المتوج رجا عاصفة والمراد بتموج الهواء
حالة يشبه تموج الماء وقد يكون اي
قد تحصل الرياح لان دفع في اجزاء السحاب
بعد خروجك الى الاندفاع فيصير السحاب
من جانب الى جهة اخرى فيتموج الهواء
فيحصل بالريح وقد يكون الرياح لا ينفذ
الهواء بالتخلخل في جهة تخلخل الهواء
عبارة عن ازدياده بدون انضمام جسم
آخر اليه وانما دفع الى جهة اخرى فيتموج
به الهواء فيحصل الريح وقد يكون الرياح
بسبب برد الدخان المتصاعدة الى
الطبقة الباردة ونزوله وتموج الهواء
بسبب ذلك وقد يسمى باسم جهات كالتلويح
والجنوب وغيرهما ومن الرياح ما يكون
سحوماً حرقاً لتكيفة كيفية سحابة لاخره
بالاشعة في نفسه او لمرويه بالانحراف

ج
المتصاعدة

الحجارة التي غلبت عليها الحرارة خداف
اتاقوس من قرح في النما حدث
ارسام ضوء النيران في اجزاء رطبة
رشيحة كرشحات الماء صقيلة وضعها
كوضع دائرة كما قال مستدين والظلال
الوانها بالحرارة والقصر والخضرة تلبس
ضوء النيران والوان الغمام المختلفة
قال الشيخ لمست اخضله فاما الحاله
وهي دائرة بيضاء عامه او ناقصة ترى حول
القمر فايضا لما حدث حزار للسم
ضوء النيران في اجزاء رطبة صقيلة رشيحة
مستدين وضعها كوضع دائرة ولما
الشهب فسيبها ان الدخان اذا بلغ
حينئذ النار المسمى بفلك الاثير وكان
الدخان لطيفا اشتغل فيه النار لكثرة
ودهنه فبقي ككوكب فانقلب لا النار
ولم تبق له حصة حتى يرى كالمنطق في وان
كان الدخان غليظا بقي الاثران فيه
نما نورا يراى على شكل حيوان واعلم

ان الحكماء اختلفوا في الآثار الظاهرة
العللى كالحالة ونور قرح هل هي خيال
ام لا فذهب المشاؤون الى انها خيالات
والآخرون الى انها امور موجودة في
الخارج ومعنى الخيال هو ان يرى صورة
الشيء مع صورة شئ يظهر كظلاله فيظن
ان الصورة حاصلة فيه في نفس الامر
ولما فرغ عن بيان الكليات فوق الارض
اراد بيان الكليات تحت الارض فقال
واما الزلازل وانفجار العيون فاعلم
ان البنشاء اذا احتبس في الارض اما
لنظام او لكون وجب الارض شكافا يميل
الى جهة ويترقبها مجاورة الارض فنقلب
مياها مختلطة باجزاء تجارة اذا كانت
قليلة فاذا كثر البنشاء بحيث لا ينفع
الارض وجب انشقاق الارض من تحت
منها العيون فان كان لها مدد بان
يستتب كل جزء اخر حدث منها
العيون الجانبيه والاناة واذا

شمس
 رعد
 حرم
 شمس

به السادة

غالب تحت الارض بجو او بحار او دخان
بحيث لا ينفذ شيئا مجارى الارض
اجتمع ولم يمكنه التفرق لنا يته غلظ او
لكون مجارى الارض مستقيمة وحركتها
ذاتة لها وله المزيج فتركت الارض
وربما اشغلت لشدة حركتها وكثرت
المادة دجائية فحدثت معها ثبات عظيمة او
صوت خائل **فصل** في المعادن
كل جسم مركب من العناصر فهو شأن جنسية
النوعية تحفظ تركيبها اجزاء النسيج
المتداخلة يلبسها الى الانفكاك عن
فان لم يصد عنها اثر في المركب تنوع
الحفظ المذكور فهي الصورة المعدنية
والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر
عنها مع الحفظ التتددة والبنية لا غير
فهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات
وان صدر عنها الحس والحركة الارادية
مع ما يصدق عن النفس النباتية فهي النفس
الحيوانية والجسم حيوان والحيوان ان

تعلق بنفس محرقة هي مصدر النطق و
اذراك الكليات فهو الانسان والافه
الحيوان الاعجم ولما كان المعادن اقرب
الى البساطة قدما لها الاجرة والادخنة
المحببة في الارض اذا لم يكن كثرة الخلط
تلك الاجرة والادخنة المحببة على ضرب
من الاخلاطات المختلفة في الكم بان
يكون بعضها اقل وبعضها اكثر والكيف
وتح اختلاف الامكنة وفصول الشدة
فيكون ويحصل منها اى من تلك الاجرة
والادخنة المختلفة على الخاء متفاوته
الاجسام المعدنية فان غلب الخان على
الدخان تولد منه البشم والياقوت
والبلور والزئبق والرصاص وغيرهما
من الجواهر الشفة وان غلب الدخان
على الخان تولد الملح والزجاج والكبريت
والنوشادر من اختلاف بعض هذه
المعدنيات المذكورة مع بعض تولد الاجسام
الارضية مثل الذهب والفضة فان قيل

٨
لرقيده الخاب بان لا يكون كثير في
قولنا المتعادن قلنا لان الا بخره اذا
كانت كثيرة تصاعدت فيكون منها
ما ترى في الفصل السابق ولهذا لا
يكون وجود المتعادن كثيرا **فصل**
في النبات وله قوة عديدة الشعور بقية
عنما حركات مختلفة هي حركته في
القطار الثلث واما في مختلفه هي
التغذية والنميا وتوليد المثل بالآلات
مختلفة هي القوة الناذية والنميا المولدة
فان الواحد لا يضر عنه افا عيلا مختلفه
الا بالآلات المختلفة وتسمى تلك القوى
العديدة الشعور نفسا نباتية وهي اى
النفس النباتية كمال اول الكمال ما يمكن
النوع في ذاته او في صفاته والاول
اعنى ما يمكن به النوع في ذاته هو
الكمال الاول المتقدمة على النوع ومنه
الصورة النوعية لان الصورة الجسمية
مع الحيوان طبيعية جسمية ناقصة غير

متصلة بل انما يمكن نوعا بانضمام القوى
النوعية اليها والاشاق اعنى ما يمكن به النوع
في صفاته فما يقع النوع من العوارض
هو الكمال الثاني لما خرج عن النوع فبقية
اول اختراجه عن الكمالات الثانية الجسمية
التي هي من كمالات الجسم الصناعي كالتمسك
التي للنبات التي اى يكون في الآلات
عند الافاعيل المختلفة بتوسطها واما
بمن كمالات البسائط العنصرية والآلات
اق الطبيعة النارية تفعل الحوان لا
باعتبار الله بتوسط بينهما وبين غيرها
من جهة ما يولد ويريد ويعتد به
اى له آلات مختلفة تضر عنها هذه
الافاعيل فيكون غير ما وية اجترار
عن النفس الحيوانية والآلات نباتية
فانها اى فلفنفس النباتية قوة غاذية
وهي التي تحيل جسم اخر اى العنصر
الى مادة الجسم الذي هي اى تلك القوى
فيه اى في ذلك الجسم فلصق القوى الغاذية

الجسم الغدائي به اى بالجسم الذى هو فيه
 يدل ما يتخلل عنماى يدل ما يتخلل
 بالحرارة عن ذلك الجسم الذى هو فيه
 ففعل الغاذية هو الاخاله الى المشابهة
 المتغذى ويحل ذلك الفعل هو الغدأ
 وغايته اخلاص يدل ما يتخلل ولها قوة
 نامية وهي التي تزيد في الجسم الذي
 هي فيه في اقطار واطرافه طين وعصا
 وعمقا الى ان يبلغ كال النشوة طين
 طينى قيل قوله الى ان يبلغ كال النشوة
 يخرج التمن فان النوى التمن يشك في
 الازداد في الاقطار بانضمام
 الغذاء اليه ويغير فان يطلب كال منا
 يقصد الطبع اذ لا يقصد بالتمن ان
 يبلغ الجسم الى نهاية نشوة وفيه نظر لان
 الزيادة في التمن ليست في الاقطار
 الثلاثة بل في العرض فقط فلا
 حاجة الى الاصرار عند بقوله الى ان
 يبلغ كال النشوة اللهم الا ان يقال ذكره

تزيد

الزيادة التي تنجم في مقام التعريف
 لا للاصرار وقوله على ثنائيت طين
 اخرا عن الزيادات الخارجية عن
 الجوى الطينى كالا وراهم وفيه نظر
 لان النوى غير داخل في قولنا تزيد
 في الاقطار الثلاثة الا ان قيل يجوز
 تقدم جميع البدن حتى العظام والقلب
 وفيه بعد لامتناع توريث القلب بالانما
 وتقدم العظام عند الاكشرين
 واعلم ان هاتين القوتين لا اجل
 حفظ الشخص ولها قوة مولدة وهي
 التي تأخذ من الجسم الذى هو فيه
 جزا يعضه العض النام ويجعله اثنى
 يجعل تلك القوة ذلك الجزء المأخوذ
 مادة ومبدأ مثله اى لشدة ذلك
 الجسم الذى هو فيه وهذه القوة انما
 هي لاجل حفظ النوع والغاذية تتجدد
 الغذاء وتسد به فيه ويدفع ثقله
 اذ بهذا لا تأجيلك تم الاخاله الى المشابهة

وفيه نظر لان التمن
 ولا يحتاج في زيادة الطين
 ر

ت

الصورة العنصرية فلها خدسان تقوى
جاذبة ومناكدة وهما ضمة ودافعة
 للشغل وقوا فالتات تقف ترب
 الفصل اولا ويحق الناذية ونفيس
 الى ان ان يجز روح يد ضرا الموت يجوز
 ان يكون جوا الدخل وهو ان تقال
 لولا يجوز ان يكون القوة الناذية و
النامية قوة واحدة فاذا كانت
احدهما يغني ما لا غير من الباقي غير
 الثاني فاحد هما غير الاخر كما ذكرنا
فصل في الجوان وهو مختص
 بالنفس الجوانية قوة له وهي كل اول
الجسم طبيعي الي بمتر الجسم وقوله من
ما يدرك الجوانيات ويجرك بالارادة
 كالفصل المتبر لها صن النفس الناذية
 فالها قوة مذكورة لها يات ومحركات
 المذكورة في ملا في الظاهر وقال الظاهر
 اما التي في الظاهر فهي الحواس الحسية
 السمع وهو قوة مؤدة في البصيرة

في قوله
 ما يدرك
 الجوانيات
 ويحركها
 بالارادة
 هي الحواس
 الحسية

في مقعر القصا تدرك ما يودى اليها
 الهواء المنضبط بين قارع ومقروع و
 هو الصوت والحرارة والبرودة وهي قوة
 يحكمها العصيان المختص بنا التأنيان
 من مقدم الدماغ المتفالمعان على
صبيد الصليب المتشبهان الى العينين
 من شأنها اذا كان الاضواء والالوان
 والشبه قوة مؤدة في اليد مقعر
 الدماغ شبهان بجمل الشيء تدرك
 ما لا يقبها من الرائح والذوق قوة
 منبثة في العص المفر وش على اللسان
 من شأنها اذا كان الطعم مشرط اللسان
 والوطوة المندبة العندبة الطعم التي
 في الغيم واللسان وهو قوة منبثة لذا
 جميع البدن ظاهر وباطنه تدرك بها
 الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
 والصلابة واللين واللذات والجفنة
 وهو من اهم القوى في الجوان اذا
 لو لم يكن هذه القوة لضاع الجوان

في قوله
 ما يودى اليها
 هو الصوت
 والحرارة
 والبرودة
 هي قوة
 يحكمها
 العصيان
 المختص
 بنا
 التأنيان
 من مقدم
 الدماغ
 المتفالمعان
 على
 صبيد
 الصليب
 المتشبهان
 الى العينين
 من شأنها
 اذا كان
 الاضواء
 والالوان
 والشبه
 قوة
 مؤدة
 في اليد
 مقعر
 الدماغ
 شبهان
 بجمل
 الشيء
 تدرك
 ما لا
 يقبها
 من
 الرائح
 والذوق
 قوة
 منبثة
 في
 العص
 المفر
 وش
 على
 اللسان
 من شأنها
 اذا
 كان
 الطعم
 مشرط
 اللسان
 والوطوة
 المندبة
 العندبة
 الطعم
 التي
 في
 الغيم
 واللسان
 وهو
 قوة
 منبثة
 لذا
 جميع
 البدن
 ظاهر
 وباطنه
 تدرك
 بها
 الحرارة
 والبرودة
 والرطوبة
 واليبوسة
 والصلابة
 واللين
 واللذات
 والجفنة
 وهو
 من
 اهم
 القوى
 في
 الجوان
 اذا
 لو
 لم
 يكن
 هذه
 القوة
 لضاع
 الجوان

بان يوقع نفثه في الثان مثلاً ولا يحترق
 بالحرارة فتغلب عليه وتهلكه ولذا كان
 مبتدأ في جميع البدن واما الفوق
 المدركة التي في الباطن هي ايضا خمس
الحس المشترك والخيال والوجد والخيال
والمصرف اما الحس المشترك فهو فوق
 مرتبة في مقدم الجوف في الاوقات
 من التجاوب في الثلثة الحاصلة في القناع
 من طرف الجهة الطرف الففقا كما شرح
 علم الشيخ فيقبل الحس المشترك جميع القوى
 المنطبعة في الحواس الحس الظاهرة و
 هذا سمي حساً مشتركاً فان جميع الحواس
 الظاهرة يورث اليها ما اوقم فيها من
 الصور قوله وهي غير البصر اشارة الى
 الدليل على وجود هذه القوى يمكن
القوى موجودة لاننا شاهد القطر
النازلة تخطا متديراً وليس اربابها
 في البصر اذ البصر لا يرسم فيه الا القفا
 مما وجد خارجاً وهو القطر والنقطة

واما
 الحس
 المشترك

الحس المشترك
 الحس المشترك

فاذن اقسامها اثنان يكون في قوة اخرى
 غير البصر فيها يتصل بالارقسامات الثالث
 بعضها ببعض فتصل خط وايضا فانما يحكم على
 هذا بان ايضاً طيب الرائحة طهور والحام
 لا يحس التحفة المحسوسة وعليه فلا بد لنا
 قوة دركها جميعاً واما الخيال فهو فوق في
 مؤخر التحريف الاول يحفظ جميع الصور
 المحسوسات وتمثلها بعد الغيوبة فلما
 اذا شهدنا صورة ثم دخلنا عندها ما
 ثم شاهدنا الصورة الاخرى يحكم عليها انها
 هي التي شاهدناها قبل فلو لم يكن تلك
 الصورة محفوظة في زمانان الذهول لا
 من الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل
 ذلك وهي غير الحس المشترك من شانه
 ادراك المحسوسات والخيال من شانه
 حفظها والمذكر غير الحافظ فان المدرك
 هي القابل والقابل غير الحافظ فان الملاء
 يقبل الاشكال ولا يحفظها بل هي خزانة
 الحس المشترك واما الوجد فهو فوق مرتبة

في آخر التجويف الأول وسط من الدماغ المسمى
 بالقوة تدرك المعاني الجزئية الموجودة
 في المحسوسات كالقوة الحافظة والنشأة
 بان الذئب يهرس عنه والولد يقطو
 عنه وهذه القوة مأكنة على القوى
 الجسمية كلها مستخدمة باباها استخدا
 العقل القوى العقلية بأسرها ودليلهم
 على إثبات الوهم هو ان المعاني الجزئية
 لا يجوز ان تنطبع في النفس بناء على انها
 منسجمة عن الصور الجزئية فلا تنطبع الا
 حيث تنطبع تلك الصور فيه وفيه
 نظر لانا لان ان انطباع المعاني الجزئية
 المنزعة يستلزم انطباع الصور المنزعة
 عنها فانهم وانما الحافظة نوعا من مرتبة
 في اول التجويف الاخر من الدماغ ولور
 يودع فيه آخر هذا التجويف قوة بل
 يودع فيه الا هذه القوة وذلك
 لانه محل الورد والصدقات وقت جلته
 الباقية عن ادراك الالانها مستحفظا

تدرك القوة الوهمية من المعاني الجزئية
 الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
 ومن حراسة القوة الوهمية كما ان الخيال
 خزانة الحس المشترك وانما المتصورة
 قوة مرتبة في آخر البطن الاول وسط من
 الدماغ من شأنها تركيب بعض ما في
 المتصورات او ما في الحافظة من
 المعاني مع بعض وتفصيل بعضها عن بعض
 كما تصور انسانا اذا راى عين وهو التركيب
 وتفصيل انسانا عديم الرأس وصق
 التفصيل وانما علم اختصاص هذه
 القوى بهذه المواضع بان الافة اذا نظرت
 الى احد هذه المواضع اخلت فعل القوة
 التي نسبت اليه واعلم ان الحكم يكون
 هذه القوى مدركة انما هو على التقلب
 فان بعضها مدرك كالحس المشترك في
 الوهم وبعضها معين على الادراك كالبيا
 فلذا الملق بالمذكر على الكل كما عرفت
 المنطق الممكنة من القضايا والمطلقة

اول

في آخر التجويف الاول وسط من الدماغ المسمى
 بالقوة تدرك المعاني الجزئية الموجودة
 في المحسوسات كالقوة الحافظة والنشأة
 بان الذئب يهرس عنه والولد يقطو
 عنه وهذه القوة مأكنة على القوى
 الجسمية كلها مستخدمة باباها استخدا
 العقل القوى العقلية بأسرها ودليلهم
 على إثبات الوهم هو ان المعاني الجزئية
 لا يجوز ان تنطبع في النفس بناء على انها
 منسجمة عن الصور الجزئية فلا تنطبع الا
 حيث تنطبع تلك الصور فيه وفيه
 نظر لانا لان ان انطباع المعاني الجزئية
 المنزعة يستلزم انطباع الصور المنزعة
 عنها فانهم وانما الحافظة نوعا من مرتبة
 في اول التجويف الاخر من الدماغ ولور
 يودع فيه آخر هذا التجويف قوة بل
 يودع فيه الا هذه القوة وذلك
 لانه محل الورد والصدقات وقت جلته
 الباقية عن ادراك الالانها مستحفظا

من الموجبات تغلبا ولما فرغ من
 بيان القوى المذكورة شرع في بيان القوى
 المحركة فقال وانما القوة المحركة
الى اختيارية وطبيعية والاختيارية الى
باعثة تحت على جلب المنافع او دفع المضار
وقا على بعد الفضلات للمحرك انما القوة
في التي اذا اراد في الخيال صوت مسموع
او مسموع بها حلت القوة الفاعلة على
الحريك وهي اي الباعثة ان حلت القوة
على تحريك يطلبت بالاشياء المتخلصة
في نفس الامر او نافذة لحصول اللذة
قوة شهوانية وان حلت الباعثة الفاعلة
على تحريك يدوم بالشئ المتخلصا
في نفس الامر او بعيدا طلبا للفتنة
قوة غضبية والنفس تحت قاترين
القوتين اعني الشهوانية والغضبية
تسمى اما القوة الفاعلة
التي بعد العضلات جمع عضلات الفات
ماهية للحريك وتصدر عنها تحريك

قوة المحركة
 هي التي تدفع
 الجسم الى
 الحركة
 وتسمى
 القوة
 المحركة
 لانها
 هي التي
 تدفع
 الجسم
 الى
 الحركة

قوة المحركة
 هي التي تدفع
 الجسم الى
 الحركة
 وتسمى
 القوة
 المحركة
 لانها
 هي التي
 تدفع
 الجسم
 الى
 الحركة

الافضل هو اشارة بتدبير العضلات
 وارحامها وانما قدما القوى المذكورة
 القوى المحركة لتوقف الحركة الارادية
 عليها فصل في الانسان وهو
مختص بالنفس الناطقة وهي تشارك
النفس النباتية والحيوانية في افعالها
وتماز عنها باذراك الامور الكلية
صدور الاعمال الفكية فلذا عرفتها
وهي كمال اول الجسم طبيعي الى كالجسم
القوى النباتية والحيوانية من جهة ما
يدرك الامور الكلية وتعمل الافعال
الفكرية كالنفس المختصة بالاشياء
فلها اي للنفس الناطقة باعتبار ما
يخصها من اثار قوة عالمة تدرك
النفس بها القوتين والتدقيقات
البديهة والكسبية وحكم يفيضها على
بعض وقوة عاملة تحرك يدرك الاشياء
الى الافعال الجزئية بالفكر والروية
مقتضى اية يخصها مثل ما اذا قلنا

فان

لضعف القوة العارضة بل لاستغراق
النفس في تدبير البدن المشرق ثم
الى الاجلال وذلك الاستغراق يمتد
عن تقلدها ونقول ايضا ان النفس
الناطقة حادثة محدوث الابدان
كاذب اليه ارسطاطاليس وليست
بقيدية كاذب اليه افلاطون لانها
لو كانت موجودة قبل البدن وممت
مختلفة متعددة فالاختلاف فيها
اما ان يكون بالماهية ولو ازمها او
بمعارضها المفارقة لاجاز ان يكون
الاختلاف بينها بالماهية ولو ازمها
لانها اي الماهية ولو ازمها مشتركة
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز
اعلم ان هذا الكلام شقيم والقيح ان
يقال الامر المشترك لا يكون سببا
للامر المختلف كما امر تماثل واجاز ان
يكون الاختلاف بينها بالمعارض المتماثل
لان العوارض انما يلحق بالشئ بسبب

لاشباع وجود العارض بدون وجود
المعرض لان الماهية لا تستحق العوارض
لذاتها والالكان العارض لانها هت
والقابل للنفس الناطقة وعوارضها
انما هو البدن وذلك لان النفس عيان
عن جوهره يتعلق بأداة هي البدن
يكون تلك المادة قابلية لمعارضها
فانهم متى لم يكن الابدان موجودة
لم يكن النفس موجودة فتكون حادثة
ضرورية وهو الذي هو القسم الطبيعي وتلق
القسم الاخرى ان شاء الله العزيز **القسم**
الثالث من كتاب الهداية في الاهيا
هذا من قيمة الشئ باسمه اشرف اجزاء
والمراد ان القسم الثالث في اجزاء
الموجودة التي لا تقتصر في وجودها
الاصيل والخلق في المادة وهو اى
القسم الثالث مرتب على اثنى عشر
لان الموجود الذي لا يقتصر في المادة
اما ان يكون محكول في المادة

انما هي النفس الناطقة
التي هي العارضة
للبدن



كلاً لا مورد العامة او يكون ممنوع الحمول
 فيها وجب ان يكون واجب الوجود لذاته
 او يمكن الوجود لذاته فلذا ترتب على
 الثلاثة الفنون الفنون الاول في تقا
 الوجود سهاها فقام الوجود لكونها
 تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود فان
 الماهية تنقسم الى الكل بحسب الوجود
 الذي هو والجزء بحسب الوجود الحادث
 وكذا غيره فاقبل وهو مرتب على سبعة
 فصول **فصل** في الكل وهو كل
 مفهوم لا يتخيل بل العقل فليس اشراكه
 بين كثيرين من حيث انه قابل في العقل
 والجزء وهو ما يستحيل فيه ذلك على ما
 عرفت في المنطق اما الكل كما لا نشأ
 مثلاً فليس واحداً بالعدد اي بالتحقيق
 موجوداً ليس بجزئية والا كان الشيء
 الواحد بالعدد ما الشخص بعينه موصوفاً
 بالاعراض المتضادة في ذاته واحدة
 مثل كونه اسوداً وابيضاً وكونه عالماً

وبجاء لا هفت اي انقسام الشيء الواحد
 في حالة واحدة بالاضداد لا لا يخفى بل
 هو اي الكل بعينه واحداً لكونه
 الذهن كما اشار اليه معقول من قسم
 في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته
 الموجودة في الخارج والطائفة على معنى
 ما في النفس من المعنى المعقول
 لو وجد في الخارج بوجد اي شخص من
 الأشخاص الخارجية لكان ذلك المعنى
 بعينه هو ذلك الشخص بعينه معين
 تفاوت اصلاً فان قيل المعنى المعقول
 في النفس صورة شخصية فكيف يكون
 كلياً الجواب على ما ذكره بعض مشايخنا
 هو ان الموضوع بالكلية ليس هو
 القوت الشخصية الحادثة في النفس
 الشخصية بل هو المعنى المعقول المتميز
 عند النفس بواسطة الصورة الحادثة
 التي هي مثال لان الكلمة هي المطابقة
 بالمعنى المذكور ومن انما يتصور به

معناه ما اطلقه
 الرازي في شرحه

وهو كزيد وعمر والمقيد في الطبيعة
 الفصل اعني الناطق وقد يكون بالرفع
 ان كانت جميع المقومات من الجنس
 والفصل كزيد وعمر والمقيد في الجنس
 اعني الحيوان وهذا الفصل اعني الناطق
 والثاني وهو ان يكون جهة الواحد
 قد يكون بالعموم ان كانت هناك موضوعا
 لها عملي واحد كالقطن والبلع عليهما
 الابيض وقد يكون بالموضوع ان كانت
 هناك محمولات لثام موضوع واحد
 كالكتاب والساحل المحمدي على الاثر
 وان لم تكن مقومة ولا عارضة ويسمى
 واحدا عرضيا فهو كما يقال نسبة النفس
 الى الملك هي نسبة الملك الى اللدني
 فان جهة الوحدة هي التشديد ليست
 مقومة ولا عارضة للفتبين بل
 للنفس الملك وقد لا يقال الواحد
 على كثيرين كما قال وقد يكون بالعدد
 كزيد وابني الواحد بالشخص والواحد
 كزيد وعمر

وهو كزيد وعمر
 المقيد في الطبيعة

وهو كزيد وعمر
 المقيد في الطبيعة

والواحد بالشخص ان لم يقبل القسمة اصلا
 فان لم يكن له مقوم سواه فهو الوحدة
 الشخصية كقوله الواحد وان لم يكن له
 سواه فاما ان يكون ذات وضع فهو
 النقطة الشخصية كقوله النقطة او لا يكون
 ذات وضع وهو الواحد كالمفارق من
 الفصل والنفس ان كان قابلا للقسمة
 ان لم يقسم بالفعل فهو الواحد بالاشياء
 كما قال وقد يكون بالاتصال وهو الذي
 يقسم بالرفع الى اجزاء متشابهة في
 الحقيقة كالماء وان انقسم بالفعل
 الواحد بالتركيب والاتحاد كما قال
 وقد يكون بالتركيب وهو الذي له كبر
 بالفعل كالبيت وقد يقال الواحد بالادوار
 لمقدارين يتلاقيان عند مشترك كقوله
 الزاوية المحيطين بها او يتلاقون طرفاها
 بحث يلزم حركة احدهما حركة الاخر
 كالمفصل الاعضاء بالنسبة الى بعض اخر
 وقد يكون الواحد حقيقيا وهو الذي

واعلم ان الواحد بالاشياء
 واحد بالرفع فان الماء الواحد
 انقسم بالفعل الى اجزاء متشابهة
 في الحقيقة كالماء وان انقسم بالفعل
 الواحد بالتركيب والاتحاد كما قال
 وقد يكون بالتركيب وهو الذي له كبر
 بالفعل كالبيت وقد يقال الواحد بالادوار
 لمقدارين يتلاقيان عند مشترك كقوله
 الزاوية المحيطين بها او يتلاقون طرفاها
 بحث يلزم حركة احدهما حركة الاخر
 كالمفصل الاعضاء بالنسبة الى بعض اخر
 وقد يكون الواحد حقيقيا وهو الذي

يقتسم بوجه من الوجوه امثلا كالواجب
لذاته تعالى وتقدس واما الكثير
فهو الذي يقابل الواحد فيكون ايضا
مقيان متعددة مختلفة ولما كان
المتقابل من عوارض اقسام الكثير فلا
يبعد ان يتصور المتكلم عند
الحث عن الكثير فيحصل له اشياء
في ماهيته فلذا اورد صلية في بيان
حقيقة المتقابل واقسامه ففعل
لذلك الاشياء على ما هو قائمة في
هذا الكتاب فتدال هذه الاثنان
اي العرضان فان المتقابل انما يبين
في الاغراض دون الجواهر قد يتقابلان
وهما اللذان لا يحتملان في شيء واحد
اي موضوع واحد وهو احتراز عن
الجسم الابلي وقول من جهة واحدة ليد
التصايفان في التعريف كذا اذا كان
ابا من جهة وابنا من جهة اخرى فان
الابوة والبنوة وان اجتمعتا فيكون

جهتين مختلفتين ولا حاجة الى زيادة
في زمان واحد كما وقع في عبادة بنهم
لان الاجتماع لا يكون الا في زمان
واحد واقسامه اي اقسام المتقابل
او متساوية الضدان وهما الموجودان
غير المتضادين اي الضدان امران موجوب
ان ليس تعقل احدهما بالقياس الى الاخر
كلضافين كالشهاد والبيان فانهما
امران موجودان يمكن تعقل احدهما مع الآخر
عن الآخر فان المتضادين وهما
موجودان يتقبل واحد منهما بالثبوت
الاخر كالابوة والبنوة فانهما امران
موجودان لا يمكن ان تعقل احدهما
مع الذلول من الآخر واعلم ان ذكر
الترتيب في تعريف المتضادين على ما
وقع في بعض العبادات باطلا لانه
يستلزم تعدد احد المتضادين على
الاخر وهو محال لانها معا تأمل في
ثالثهما المتقابلان بالعدم والملك

وهما امران يكون احدهما وجوديا و
 الاخر غديا لكن يعتبر فيهما موضوع
 قابل لذلك الموجد بحيث يتخذ انواع
 او جنس وهما العدم والملكة الحقيقية
 كالبحر والهي فان العدم عدم البصر
 عن موضوع من شأنه البصر والعلم
 والجمل فان الجمل عدم العلم عن موضوع
 من شأنه العلم وان اعتبر فيه وجود
 الموضوع في وقت يكن انضاف به عدم
 وملكة مشهوران ورايها المتقابلان
 بالتيب والايجاب كالفرقة والامر
 وذلك في التمييز لا في الوجود المعيني
 اعلم ان تقابل التيب والايجاب
 راجع الى القول او العقول لا يكون
 المتقابلان فيهما امتلاك القول
 كاذكرا والعقل والقول كمنها
 ولا تحقق لواحد من المتقابلين في
 تقابل الايجاب والتيب الخارج
 فانه ليس في الخارج شيء هو ايجاب

في هذا المقام
 انما هو في
 المقام الثاني
 في المقام الثالث
 في المقام الرابع

لعدم التميز في ان لا شيء اقترع ع

او سلب بل هما من العقول العقلية
 الواردة على باسطة العقل من النسبة
 الشبكية او القول بالذات عليها واعلم
 انه لا يقابل بين الاعماد اصلا اذ العدم
 المطلق لا يقابل العدم المطلق لا متسا
 كون الشيء متقابلا لنفسه ولا العدم
 المضاف لكونه مجتمعا مع العدم والعدم
 المضاف لا يقابل العدم المضاف
 لصدفهما على كل موجود فهو غير المتقابلة
 اللذين هما عدمهما **فصل** في المنفعة
 وهو ماله التقدم والمتأخر هو
 ماله التأخر والتقدم والتأخر
 بل هيما التوقير فيهما كل احد بل لا فكل
 ورونة المتقدمة يقال على خمسة اشياء
 احدها المنفعة بالزمان هو الكون
 في الزمان المتقدم كقندم فوج على
 ابراهيم وادم على محمد عليه السلام
 هو في الثاني المنفعة بالطبع وهو
 اي المتقدمة بالطبع الذي لا يمكن ان

ابتداء ثم اشار الى تفسير ذلك بقوله
 وقد كان وقت لم يكن هو اي الحادث
 الزماني فيه اي قبل ذلك الوقت
 موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء
 وقت طار هو فيه موجودا كالركب
 العنقريه وكل حادث زماني فهو
 مسبوق بمادة ومدة اما كونه مسبوقا
 بمدة فواضح مما عرفت من تعريف الحادث
 الزماني فندير وانما كونه مسبوقا بالمادة
 فاشار الى ذلك بقوله لان امكان
 وجوده اي الحادث الزماني سابق
 على وجوده والا اي لم يكن وجود الحادث
 الزماني قبله اي قبل وجوده ممكنا
 ضرورة بل انما واجبا او ممثلا ثم صرح
 ممكنا اي موجودا بالوجود الامكاني
 على ما هو المتدبر فيكون ما انقلاب
 الشيء من الوجوب الذاتي او الامتكان
 الذاتي الى الامكان الذاتي هو
 اي الانقلاب مع لان هذه المسألة

فيكون الامكان
 هو الوجود
 فيكون الوجود
 هو الامكان

اي الوجوب والامتناع والامكان لوازا
 الماهية ومقتضيات الذات ومن
 المنسج زوال مقتضى الذات والذات
 ذات وهذا هو المراد مما يسمونه
 قبل الحقائق مع وذلك الامكان القسار
 بالحادث قبل وجوده ام وجوده ثابت
 في الخارج اذ لا فرق بين قولنا امكانه
 منقضي وبين قولنا لا امكان له فلو لم
 يكن الامكان وجوديا لصدق قولنا لا
 امكانه منقضي فيصدق الامكان له
 اي سلب الامكان عن الممكن وفيه
 نظر للفرق الثنتين قولنا عي زيد لان
 عديم وبين قولنا لا عي زيد فانهم ولنا
 اثبت كون الامكان وجوديا
 اثباتا فتنقل الى المحل بقوله والامكان
 لا يكون قائما بنفسه لان امكان الوجوب
 انما هو بالاضافة الى ما هو ممكن الوجوب
 له اي الامكان اضافة بين الوجوب و
 ذات الممكن فلا يكون الامكان قائما

فيكون الامكان
 هو الوجود
 فيكون الوجود
 هو الامكان

الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

بنفسه لا متناع قيام الاضافات
باتسها فيكون قائل المتحل وهو المادة
فالحاصل ان المراد بالمادة متحل في
به امكان الحادث قبل وجوده وهو
المتعلق **فصل في القوة والفعال**
القوة عند الحكماء هي الشيء الذي
هو مبدأ التغيير في اخر من حيث هو
اخر واعتبار الميثية ليتناول التعريف
التي هي مبدأ باعتبار مبدأ باعتبار
اخر كالطبيب اذا علم نفسه فانه باعتبار
انه متعلق بمغايير اياه باعتبار انه متعلق
فانه من اشارة الى البرهان على وجود
القوة في الاجسام بقوله وكل ما يصدق
عن الاجسام في العادة المستمرة
المحسوسة من الامار والامثال بان
لما يصدق كالاخصا من اين وكيف
وحركة وسكون فهو صادقة عن
قوة موجودة فيه اي في الجسم لان
ذلك المذكور من الامار والامثال

الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

انما ان يكون كونه اي الجسم جسم اي
يكون علته الطبيعية الجسمانية السامنة في
جميع الاجسام ولا مودا نقاينة اولها
موجودة والاول باطل والا لا شرت
الاجسام فيه لان الاشتراك في
العلة يوجب الاشتراك في المعلول
الثاني ايضا باطل والاما كان ذلك
المذكور من الامار مستمرا على التظاهر
الاولي الاكثري لان الامور لا تقا
هي التي لا تكون دائمة ولا اكثر فاذ
هو اي المذكور من الامار ان يكون صادرا
عن قوة موجودة فيه وهو باطل فان
ق **فصل** اذا كانت الامار مستندة
الى القوة وقد اسندت الى الصفة
التوعينية فيما تقدم في الطبيعي فما
الفرق بينهما قلنا الفرق هو ان
القوة اعم لان الصفة التوعينية كونه
جزء الجوهر جوهر لا محالة بخلاف
القوة فان ذلك ليس لانها فيها مثلا

الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

الحرارة يجوز ان يكون مبدأ النقية
 في آخر في قوة وليست بجوهر **قد**
 في العلة والمعلول العلة يقال لكل
 ماله وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده
 وجود غيره هذه العبارة لا ينطبق
 الا على بعض المثلل والبيان الجامعة
 ان يقال العلة هي كل ما يحتاج اليه
 الشيء مطلقا وهي اربعة قسم
 مادته وصورة وفاعله وغايته
 ثم اشار الى تفسير كل منها على وجه يعلم
 منه الدليل على الانحصار فقل استبان
 المادية هي التي يكون جزا من المعلوم
 مقوما له لا يجب بها ان يكون المعلوم
 موجودا بالفعل بل بالقوة كالطين
 للكون اما العلة الصورية هي التي يكون
 جزا من المعلوم موجودا بالفعل كالقوة
 التي للكون ولهذا كان الجزء الصوري
 اشرف من المادى واما العلة
 الفاعلية هي التي يكون فيها وجود المادة

في قوله العلة هي كل ما يحتاج اليه
 الشيء مطلقا
 في قوله العلة الصورية هي التي يكون
 جزا من المعلوم موجودا بالفعل

في قوله العلة المادية هي التي يكون
 جزا من المعلوم مقوما له
 في قوله العلة الفاعلية هي التي يكون
 فيها وجود المادة

في قوله العلة هي كل ما يحتاج اليه
 الشيء مطلقا

اي الفاعل ما يكون مؤثرا في وجود
 المثلل كالفاعل الصانع للكون واما
 العلة الغائية هي التي لا اجلها وجود
 المثلل اي هي ما يكون مؤثرا في
 مؤثرية الفاعل وهو الداعي كالمرح
 المطلوب من الكون وهو شرب الماء
 واعلم ان هذا الحصر غير خاص بخرج
 الشرائط وارتفاع المفاع عنه وقد يحل
 بان فاعلية الفاعل لا يرتفع بدون
 ذلك كان معدودا في الفاعل فانا
 في العلة الفاعلية متى كانت بسيطة
 حقيقة ولم يتعد الاية بل كان واحدا
 حقيقيا من جميع الجهات والاعزاز
 كالواجب استعمال ان يصدر عنها
 اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه
 ان ان هو مركب وينبعكس كس النقيض
 ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه اثران
 ودل على الامس بقوله لان كون الشيء
 بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث

فيكون عندنا قال بل وان لم نقل كل منها
مع القولين من الاخر يجمع هذين
 المفهومين اي المقدرتين او احدهما
 ان كان هذا الحيد ذاتا المقدرين
 التركيب يلازم لانه خلاف
 المقدر وان كانا اثنين عن ذات
 المصدق كان اي ذات المصدق
 لان الشيء في استتبعه القاعلية
 لكن مقدرين من غيرهما ولا الاستتبع
 فاذا كانت المصدقية خارجة عن عارضة
 له كان هو علمها لان الذات
 له ليس بخيل من الغير كما مر فانهم
 فكيف مقدر المتغاير كونه مقدر
 لذلك فان كانا او احدهما او اخلا
 لهما التركيب وان كانا اثنين كان
 مقدر المتغاير ان يتسلسل او
 ينتهي لما يرجح كثر من الذات
 والتسلسل فينتهي لامحالة الى ما
 يوجب التركيب والكثرة في الذات

ويقول ايضا ان المعلوم يجب وجوده
 عند وجود علمه الثاني ثرا اشارة
 تقتضيه المسألة الثانية بقوله اعني عند
 تحقق جملة الامور الموجبة فقد تحقق
 اي تحقق المعلوم ويجوز لانه ليس بحاج
 فان المبدأ الاول تقدم او تقدم
 علمه ثاني بالنسبة الى مصدر الاول
 لا يتناول هذه الذات اذ لا يصدق
 عليه جملة الامور لكنه و ما احتمل
 من جميع الجهات والاعتبارات العبارة
 الجامعة ان يقال انه اعني عند
 المعلوم على ما هو اراد عنه لان اي
 المعلوم لولا لم يكن واحد اي
 حين تحقق علمه الثاني ثرا ان يكون
 معش الوجود ح وهو مع واحد او وجد
 لكنه قد وجد لان المعلوم يثبت من
 حادث يكون وجوده بتأثير غيره او يكون
 ممكن الوجود ح فيحتاج المعلوم الكن
 ممكن الوجود الى مرجع يخرج من التق

لو قيل

الى الفعل فلا يكون حكمة الامور المعتبرة
 في وجوده خاصة وقد فرضنا ما حاكنا
 ههنا لا نحتاج من المقدور فان هذا
 الدليل ان العلول يجب وجوده عند
 تحقق علته الثالثة وهذا هو الوجوب
 السابق ثم انه مادام موجودا يجب
 الوجود لا منشاء اجتماع التفضييين
 هذا هو الوجوب اللاحق المستق
 بالضرورة بشرط المحول فالعلول مع
 امكانه محقق ووجوبه لا منافاة ^ن
 الامكان من ذاته والوجوب من
 غيره كما قال فيكون واجبا بغيره مكنا
 بالذات لاننا اعتبرنا ما ههنا من
 حيث هي اي مع قطع النظر عن
تحقق العلة السابعة بشرط المحول
 لا يجب لها اي لما هي العلول الوجود
 ولا التسلسل ترجع كل منهما الى ترجع
 وهما المستحق الامكان الذاتي ههنا
 انهم ان من الاوهام العامة ان العلول

بقدر ما وجد من علته لا يحتاج في بقاءه
 اليها بل يبقى موجودا بقدر بقاءها ولذلك
 لا يحتاجون عن القول بانه لو جاز التسلسل
 على الباري تعالى لما ضره وجوده ووجود
 العالم وتبين لهم ما يشاهدون من
 بقاء البناء بعد زوال وجود البناء
 فافروا للمصنف رحمه الله هذه الهداية
 لانه هذا اليوم الباطل كون الشيء موجودا
 لا ينافي ما يثير العلة فيه لان الشيء اذا
 كان متقدما لم يوجد فاما ان يكون
 العلة يكونها مفيدة لوجوده حاله
 او حاله الوجود او حاله الحالين جميعا
 والاول ما اجتماع الوجود والعلة ههنا
 وهو فاذن يغيب وجوده حاله الوجود
 فكون الشيء موجودا لا ينافي كونه مبدلا
 وهو المطابقين في هذا التحصيل
 وهو محققنا ان تاثير العلة في العلول
 حال وجوده ليس منها انها تنطبع وجودا
 مستباحا حتى يكون ذلك تحصيله

ثم انهم

لا حاجة ان نورد ههنا
 اقدم اعمى الحاشية

بل معناه ان وجود حال اتصافه بالوجود
 انما هو بوجود علمه فافهموا ما حديث
 البناء فجوابه ان يقول البناء انما يتحقق
 من وجوده بعد زوال وجود البناء لكون
 البناء انما هو علمه حركة الاجزاء بعضها
 الى بعض وذلك لم يقرب بعد فناء
 والذي بقي هو تلك الاجزاء وهو معلول
 ليس المنصرف منه البناء المانعة
 من الاشكال لا للبناء وذلك لم يبعد
 مع بقاء التماسك **فصل** في القياس
 والعرض وقيل القياس في بيانها اشارة
 الى تقسيم ينفع به في ذلك ففتك
 كل موجود فاما ان يكون مختصا
 بشئ سارما فيه بحيث يكون الاشارة
 الى احدهما اشارة الى الآخر او لا يكون
 كذلك فاذا كان الواقع هو القسم الاول
 يسمى الموجود والتاسيع حالا والمسر
 فيه محلا ولا بد ان يكون لاحدهما
 حاجة الى صناعته والاشارة ذلك المعلوم

اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر
 لكان نسبة احدهما الى الآخر كنسبة
 تلك المحلول احدهما الى الآخر دون
 ثالث يكون ترجيحاً لا مرتبة وهو غير
 محلول اما يكون المحل محتاجا الى الحال
 فيسمى المحل صوباً والحال صوباً او
 بالقياس ويسمى المحل موضوعاً والحال
 عرضاً قد مر ان الهيولى تنصرف الى الصوة
 في بقاءها وان الصوة تنصرف الى
 الهيولى في تشكيلها فليس الاحتياج
 ههنا من جانب المحل فقط بل من جانب
 وجانب الحال ايضا والمعلوم ان افتقار الحال
 من لوازم الحلول لان الحال تمت الوقت
 منتهية بحالة الحال منتهية بالصورة
 وصواب هذا التقسيم ان يقال لا افتقار
 اما ان يكون من الجانبين وهما الهيولى
 والصورة او من جانب فقط وهو عرض
 وحله موضوع فالموضوع والهيولى
 ليس كان اشراك الحقيقتين بحيث اعلم

والمراد ان القياس في تقسيمه الى قسمين
 احدهما ان يكون المحل موضوعاً والحال
 عرضاً والآخر ان يكون المحل محتاجاً الى
 الحال فيسمى المحل صوباً والحال صوباً

بل معناه ان وجود حال انضمام بالوجود
 انما هو لوجود قلته فانهم قد اختلفوا في
 البناء على ما يرد ان يقول البناء انما يتحقق
 من وجود ابيد نوال وجود البناء لكون
 البناء انما هو قلته لكونه الاجزاء بعضها
 الى بعض وذلك ليس بعد فناء
 والذي بقي هو تلك الاجزاء وهو
 ليس المنصهر وشدق الشايع المانعة
 من الانكسار لا للبناء وذلك لبيد
 مع بقاء التماسك **فصل** في
 العرض وقيل الحق في بيانها اشارة
 الى تقسيم ينفع به في ذلك فحق
 كل موجود فاما ان يكون محققا
 بشئ ساريا به بحيث يكون الاشارة
 الى احدهما اشارة الى الاخر او لا يكون
 كذلك فاذا كان الواقع هو القسم الاول
 يسمى الموجود والتاسيع حالا والمسر
 فيه محلا ولا بد ان يكون لاحدهما
 حاجة الى صاحبه والا لا يمنع ذلك الملو

اذ لو استغنى كل منهما عن الاخر
 لكان مستلزما الى الاخر كمنية
 ثالث فلول احدهما في الاخر دون
 ثالث يكون ترجيحاً لا مترجح وهو غير
 محلول اما يكون المحل محتكاً الى الحال
 فيسمى المحل موصول والحال صورية او
 بالعكس فيسمى المحل موضوعاً والحال
 عرضاً فذكر ان البيوتى تقتصر الى الصوة
 في بقاء ما وان الصوة تقتصر الى
 البيوتى في شكلها فليس الاحتياج
 هو من جانب المحل فقط بل من جانب
 وجانب الحال ايضا والحق ان افتقار الحال
 من لوازم الحلول لان الحال تمت التفت
 منبذرة محلا فالحال مغشاة بالضرورة
 وصواب هذا التقسيم ان يقال لا افتقار
 اما ان يكون من الجانبين وما البيوتى
 والصورة او من جانب فقط وهو عرض
 ومحل موضوع فالموضوع والبيوتى
 يشتركان اشراك الخصين بحيث اعم

فان كان ان يسمي المحل موضوعاً والحال عرضاً
 فيكون التقسيم ان يكون التقسيم ان يكون
 التقسيم ان يكون التقسيم ان يكون

فغير بقية لها يكون دوريا والفتح ان
 يقال الكم هو العرض الذي يقسم
 الانقسام لذاته وينقسم الى مفصل
 ان لم يكن بين اجزاء محد مشترك هو
 فيهما نه لاجل الجزئين وبما انه لا يخفى
 كالمسدد فانه مركب من الوحدات
 ليس فيها واحد يكون حدا مشتركا بين
 سائر الاجزاء لانك ان اشرت من
 المشرق الى السادس انتهى اليه التثنية
 وابتداء الاربعة الباقية من التابع
 لانه فلم يكن ثمة من مشترك بينهما
 والى متصل ان كان بين اجزاء وحد
 مشترك وهو المقدار قارا للذات
 تتمتع اجزاء في الوجود كالخط
 فانه يمكن ان يفيض فيه نقطة يكون
 نهاية لجزء وهي بمسئها يكون بداية
 لجزء آخر والسطح فانه يمكن ان يفيض
 فيه خط يكون نهاية لجزء وبداية لآخر
 والتمن المتبقي الجسمي التكميلي وهو

كل كم بالعرض الذي لا ينفصل
 فيكون بالعرض الذي لا ينفصل
 وهو هو اسطة عددا غير له
 فيكون بالعرض الذي لا ينفصل
 وهو هو اسطة عددا غير له
 فيكون بالعرض الذي لا ينفصل
 وهو هو اسطة عددا غير له

اتم المقادير فانه يمكن ان يفيض فيه سطح
 يكون بداية لجزء ونهاية لآخر والى متصل
 غير قارا للذات لا يجمع اجزاء في الوجود
 معا وهو الزمان فان فيه جزء هو حد
 مشترك بين سائر الاجزاء كالحال فانه
 نهاية الماضي وبداية المستقبل وليس
 اجزاء مجمعة في الوجود لما عرفت
 من انقضاءه على سبيل التجدد والتقسم
 واما الكيف فهو هيئة سبيل في الهيئة
 والعرض متغايبا بالمفهوم ولا تقارب
 بينهما الا بالاعتبار وهو ان العرض
 يقال باعتبار عروضة والهيئة باعتبار
 حصوله وهو بمنزلة الحرف تناول بتأثير
 الاغراض ويقول لا يقضي بتمتع
 الكم ويقول ولا يستخرج الاغراض
 النسبية وهذا التعريف منقول
 بالوحد والنقطة فالاولى ان يقال
 واللاتمة وقد يقال لا تقض بالنقطة
 لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات

كل كم بالعرض الذي لا ينفصل
 فيكون بالعرض الذي لا ينفصل
 وهو هو اسطة عددا غير له

فان النقطة لا تقض
 بالوحد

وأما الوسقة فالمتفرض بها وإردا اللهم
 إلا ان يلزم كونها من الكيفيات
 ويمنع انفصال الكيف عن الأقسام
 الأربعة المذكورة أو لا دليل عليه
 سوى الاستقرار وأنه غير تام وقسيم
 الكيف إلى أربعة أقسام كما قال
 إلى كيفيات محسوسة بأحد الحواس
 الظاهرة وهي عيسى إلى راسخ الكلام
 العسل وبلوغه ما البحر وقسمي انفعالا
 وإلى غير راسخ كحرفة المحل وصفتها
 الوجه وقسمي انفعالات وإلى كيفيات
 نفسانية أي مختصة بذوات الأنفس
 شعاع كانت ذهنا انسانية أو حيا
 أو نباتية وهي ان كانت غير راسخة
 تسمى حالات كالكتابة في ابتداء
 الخلق وان كانت راسخة تسمى ملكا
 كالكتابة بعد الترتيب والعلم وغير
 ذلك من الصنائع والكيفيات
 استمدادة توجب الاستعدادا

وكل من هو الأول الكيفيات المحسوسة
 وكانها لا تخلو من خواصها من غير ان يكون لها
 انفعالات كحرفة المحل لا تسمى انفعالات
 بل هي كحرفة المحل لا تسمى انفعالات
 بل هي كحرفة المحل لا تسمى انفعالات
 بل هي كحرفة المحل لا تسمى انفعالات

رتبة

الردف وعدم القول
 كالعلماء والتميز
 ولا انفعالا أو حواس

نحو الانفعال والقول كاللبن
 تسمى ضعفا ولا قوة وإلى كيفيات
 مختصة بالكيفيات وهي اما ان يختص
 بالكيفيات المتصلة كالمثلثة والمربعة
 المختص بالسطح والاستقامة والاختصاص
 المختص بالمحيط او يختص بالكيفيات المنفصلة
 وأشار إلى مثاله بقوله والزوجة والعمر
 للعدد واما الأيمن فهو حاله وهيئة
 تحصل للشيء وهذا بمنزلة الجنس قينا
 لما في الأعراض وبقوله بسبب حصوله
 في المكان خرج غير المكان اما
 ككون زيد في المكان الذي يختص
 غير حقيقته ككونه في البيت وفي السوق
 أو في البلدا وفي الأقليم فان هذه
 الأنات غير حقيقية مختلفة قينا
 تبدأ ولهذا اذا سئل عن زيد بانه
 ابن من سمع ان يجاب عنه بكل واحد
 منها واما ما في قوله وهو حاله وهيئة
 للشيء وهذا بمنزلة الجنس قينا

تاتر الاعراض ويقول بسبب حصوله
 في الزمان خروج غيره وهو ما يتبع
 ككون الحسنى في ساعة كذا او غير
 حقيقى ككون في يوم كذا او شهر كذا
او سنة كذا واما الاضافة فهي
نسبة اى حاصل بسبب التبع
 اى فاقعة بازاء احد الاخرى لا يعقل
 احدهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة
 فان الابوة نسبت ايضا وكذا البنوة واما
 الملك فهو حالة تحصل للشيء بسبب
 يحيط به اى كذا او بمضه وينفصل
 اى المحيط بانفصال التميز للشيء ككون
 الانسان متمصا وتتمما واما القام
 فهو هيئة حاصل بسبب نسبة اجزاء
 بعضها الى بعض بسبب نسبتها اى
 الاجزاء الى الامور الخارجية كالقيا
 والقعود والاستلقاء والاضطجاع
 والقيود الاخير زاد ما يشي ليحصل الفرق
 بين وضع الانصاب والافيكاس

ان نسبة التبع هي نسبة التبع
 الى نسبة التبع
 ان نسبة التبع هي نسبة التبع
 الى نسبة التبع

شكون ما سمي به
 الاول في الموضوع والافيكاس
 ان يكون في عام

وانما التبع هو التبع

فتدبر واما الفعل فهو حالة تحصل
 للشيء بسبب تاتر منه في غيره كالفاطم
 ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة
 يحصل بسبب تاتر من غيره كالتخلف
 ما دام يتخلف واعلم ان الفعل يطلق
 على المؤثر بعد انقطاع تاتره اذ يقال
 عند استقرار تاتره وانقطاع فعله
 فالانفعال يطلق على التاتر بمسك
 انقطاع تاتره اذ بعد انقطاعه يقال
 انما انفعال كذا وان يفعل وان
 يفعل فانما لا يطلقان الى على المؤثر
 والتاتر حال التاتر والتاتر فعل
 هذا يكون فكذا ان يفعل وان يفعل
 فكذا من ذكر كبر الفعل والانفعال
 ولما فرغ من الفن الاول في الامور
 العامة شرع في الفن الثاني فقال
الفن الثاني في العلم بالصانع
 وهو شمل على عشرة فصول
 في اثبات الواجب للذات اى في

وانما التبع هو التبع
 الى نسبة التبع
 ان نسبة التبع هي نسبة التبع
 الى نسبة التبع

١٢١
أما البرهان على أن في الوجود موجودا
ولجب الوجود كذا أشار أولا إلى شرح
مفهومه الآنتم يقولون هو الوجود
الذي إذا اعتبر من حيث هو هو أي
مع قطع النظر عن كل ما سواه لا يكون
قابلا للعدم أي هو المفهوم الذي
يتمتع لذاته بغيره بمعنى أن هذا
الامتناع ليس له من غيره ما من نفس ذاته
وبرهانه أي البرهان على وجود
أن يقول أن لم يكن شيء الوجود موجودا
واجب لذاته بل من حيث هو أي هو الذي
يستلزم المحل فيكون محلا وما عداه
مح يكون وجوده واجبا ضروريا
أشار إلى بيان الملازمة بقوله لأن
الموجودات بأسرها أي حين
اذ لم يكن في الوجود موجود واجب
الوجود يكون محلا مركبة من أحاد كل
واحد منها أي من تلك الأحاد يمكن
لذاته فيحتاج كل واحد منها إلى علة

خارجية أي خارجة عن سلسلة الممكنات
اذ لو يكن خارجة للزمانا الدور والتسلسل
والعلم به يدعي أي التصديق بالآلية
إلى العلة بعد ملاحظة الإمكان يدعي
والوجود الخارج عن جميع الممكنات و
لذاته لا يخصا الوجود في الواجب
الممكن فيلزم وجود واجب الوجود على
تقدير عدمه وهو **فصل** في أن
وجود واجب الوجود نفس حقيقة أي
المفهوم من أحدها ليس غير المفهوم من
الآخر بل عينية لأن وجوده لو كان زائدا
على حقيقة كان عارضا للملازمة
جزئية المستلزمة للتركيب في ذات
الواجب تعالى ولو كان الوجود عارضا
لها أي الحقيقة لكان الوجود من حيث
هو متغيرا في الغير وهو الحقيقة اتفاقا
الحال في الحل فيكون وجود الواجب
ممكنا لذاته لأن كل مفقود في
الغير فهو ممكن فلا بد له أي الوجود الأول

من مؤثر اذ كل ممكن فلا بد له من علته
وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة
الواجبة **لزمان يكون** تلك الحقيقة
موجودة **تلك الوجود لان العلة**
الموجودة للشيء لكن هنا ميقنة للوجود
بحسب تقدمها على المعلول بالوجود
يكن اعطاء الوجود منها فيكون الشيء
موجودا قبل ان يكون وجود
الواجب منقطة **دما على نفسه**
وان كان ذلك المؤثر غير تلك المتأثر
الواجبة **ليزمان يكون الواجب** لذاته
محتاجا في وجوده الى الغير وهذا
اي الاجتناب على الواجب **فقد**
في ان وجوب الوجود وقبته نفس
ففي هذا الفصل مطلبان اما الاول
فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على
على حقيقته كان معلولا لذاته اي
لكان عاقبا لها لا متاعا الجزئية
المستلزمة للتركيب واذا كان عاقبا

لها كان منقضا اليها فيكون ممكنا لذاته
فيحتاج الى مؤثر وذلك المؤثر لا يجوز ان
يكون شيئا منفصلا بل ملاقيا وهو
الذات والعلة ما لم يكن وجودها
استحال ان توجد المعلول وذلك الوجود
لما اعتبر في ذات الواجب هو الوجود
بالذات اذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب
بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا
بالغير لزم الانقلاب وهو محال اذ ذلك
الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون
وجوب الوجود بالذات قبل نفسه
محالة **فقد** للشيء على نفسه وامتناع
ذلك من اجل البداهات واما الطلب
الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على
حقيقته كان تعينه معلولا لذاته لما
مر من التعريفية الوجود والوجوب
والعلة ما لم تكن متعينة لا توجد
المعلول اذا العلة ما لم توجد لم
توجد المعلول والتعنين من لوازه

الوجود فيكون التبيين حاصل
 نفسه وهو **فصل** في توحيد
 واجب الوجود وبيان ان نوصه
 في شخصه لو فرضنا موجودا واجب
 لكانا مشتركين في وجوب الوجود
 على ما هو المروض ومتنايرين
 بالامر من الامور والا لم يكنا اثنين
 وما به الامتياز اما ان يكون تاما
 الحقيقة او لا يكون تاما الحقيقة
 لا سبيل الا الاول لان الامتياز
 لو كان تاما الحقيقة لكان وجوب
 الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد
 منهما لانا فرضنا وجوب الوجود
 مشترك فيه وما به الاشتراك غير ما
 به الامتياز فوجوب الوجود يكون
 خارجا عن حقيقةهما فانه وهو
 محال لما لنا ان وجوب الوجود نفس
 حقيقة واجب الوجود ولا سبيل
 الى الشك في لان كل واحد منهما

اي من الواجبين ح اي حين اذ لم يكن
 الامتياز تمام الحقيقة يكون مركبا
 تمامه الاشتراك وتمايه الامتياز وكل
 مركب يحتاج الى غيره وهو غير ممكن
 كل واحد من الواجبين ممكن لذاته
 فيلزم الاطلاق وهو **فصل** في
 قيل لا يجوز ان يكون ما به الامتياز
 ح امرا عارضا لا متقنا حتى يلزم
 التركيب فجوابه ان ذلك يجب
 ان يكون التبيين عارضا وهو
 خلاف ثابت بالبرهان **فصل**
 في ان الواجب لذاته واجب من
 جميع جهاته اي ليس له حالة منقطعة
 يعني كما ان الواجب لذاته يستغنى
 وجوده عن جميع ما سواه يستغنى فيما
 يترتب على الوجود من الصفات الكمية
 عما سواه فان ذلك اصل وهذا
 فرعه لان ذاته كافية فيما له صفات
 فيكون واجبا من جميع جهاته فلا

وان يكون متقنا وحسب
 من ان التبيين الوجوب
 هو التبيين الذي لا يتغير
 به شيء

يكون له حالة مستقلة وإشارته إلى بيان
 الأول بقوله وإنما قلنا أن فاسد
 لكان شيء ومن صفاته من غير بالغير
 فيكون حضور ذلك الغير وجوده على
 لوجود تلك الصفة في ذات الواجب
 وعينه أي غيبة ذلك الغير على
 أي لعدم تلك الصفة في ذات
 الواجب وذلك لأن وجوده على
 على لوجوده على وعلى غيبته على
 ولو كان كذلك أي لو كان وجوده على
 الصفة متعلقا بحضور ذلك الغير
 عدمها متعلقا بغيبة ذلك الغير
 ذات الواجب إذا اعتبرته من حيث
 هي بلا شرط أي مع قطع النظر عن
 ذلك الغير وجودا وعدمًا فإما أن
 يجب معنى الذات مع وجود تلك
 الصفة وهو مع ليس ما ذكرنا ولا
 يخفى أن وجوب الذات لا يتناول
 نفس الأمر عن هذين الأمرين

المحالين على تقدير اعتبار الذات بل
 شرط فيكون وجوب الذات أيضا
 محالاً لولا تمييز شرط فلا من اعتبار
 وهو الثاني فتأمل وهو المراد لما
 قال لا هنا إماماً أن يجب مع وجود تلك
 الصفة أو مع عدمها فإن كان أي
 الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن
 وجودها من غير وإن كان مع عدمها
 لم يكن عدمها من غيبته وكلاهما لا
 المقدر وإذا لم يجب وجودها بل شرط
 لم يكن الواجب لذاته وليها لذاته لأنه
 عبارة عن وجودها إذا اعتبرناه من
 حيث هو مع قطع النظر عن كل ما سواه
 وجب له الوجود ومع لم يبق كذلك
 لما مر من أن الانفلا مسح
 في أن الواجب لذاته لا يشترك المكاني
 في وجوده الخاص بغيره ليس الوجود المطلق
 منسحقاً واحداً نوعياً متعلقاً على وجود
 الواجب ووجود المكانيات بالتواطؤ

قول الانسان على افراده لانه لو كان
 مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود
 اى الطبيعة النوعية من حيث هو هو
 اما ان يجب له التجرد عن العرض لما
 او اللاتجرد او لا يجب له اى للوجود
 منها اى من التجرد والاتجرد فالخبر
 الاحتمالات العقلية في هذه الثلاثة
 وكل واحد منها قال فاق وجب التجرد
 وجب ان يكون وجود الممكنات مجردا
 غير عارض لما هيئات لا متاع ثابت
 اللوان مع اتحاد الملوك وهو اى
 عدم عروض الوجود في الساعات
 الممكنة لان العقل السميع المحاط بانفلا
 سبعة مع الشك في وجوده الخارجى
 بل مع الشك في وجوده الداخلى ايضا
 لانا اذا تصورناه يعلم منه شأنا وصورة
 لكن لا يقين في ان ذلك الشك
 هو نفس ماهيته بل شك فيه فاق
 كان وجوده اى وجود السميع نفس

كلام

ع

حقيقة لكان الشئ الواحد معلوما
 مشكوكا في حاله واحدة وهو
 كان الاولى ان يقال لكان الشئ الواحد
 متصورا وغير متصور في حاله واحدة
 وهو فليتأمل وان وجب للوجود اعنى
 الطبيعة النوعية اللاتجرد وهو العرض
 لما هيته لما كان وجود الباري قه مجزئا
 لمين ما سلف من مائع اتحاد الملوك
 مع تناسل اللوان هفت اى اللاتجرد
 في ذات الباري لما اثبتنا بالبرهان
 من ان وجود عين ذاته فليس فيه
 وذا الوجود شئ يفرض له الوجود
 لوجبه اى للوجود شئ منهما كان
 كل واحد منهما اى من التجرد والاتجرد
 له ممكنا فيكون كل واحد منهما لا مكانه
 معلولا املا فيلزم انفقار واجب
 الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون
 كافية فيما له من الصفات هفت لانه
 خلاف ما ثبت بالبرهان فاذا وجود

له

فان ذلك متناهي
 لان ما في السبع
 وانما ان الوجود
 خلافا لما سلف
 فيها الصواب ان يقال ان
 السبع مع العقل من الوجود
 فبما سلف ان
 خلافا

ن

ته

الواجب غير مشارك لوجود المكانيات
 بل سانه مع اشراكها في مطلق الوجود
 وهو متعول عليها فحق لا عرضا فان قيل
 فان قيل المثال الجزئي لا يثبت القاعدة
 الكلية وايضا لا تسلم انه لو لم يثبت له
 شئ منهما كان له لعلنا وانما يكون
 ان لو كان الجزء وجوديا وهو متعول
 قلت ان يعقل السبع مع الشك في
 وجوده يعني في انتفاض الحكم بان
 وجود المكانيات باسرها مجردة وانه
 بصد ذلك وان كل ممكن له علة
 لا محالة لكنه لو كان وجوديا كان علة
 وجوده ولو كان عديما كانت علة
 عديته وهو عدم علة الوجود فقل
 في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه
 اى الواجب مجرد عن المادة ولو احتج
 اذ لو لم يكن مجردا بل ماديا لكان متغيرا
 الى الاجزاء فيكون متغيرا اليها وكل
 متغير لا غير فهو ممكن فيلزم ان

يكون واجب الوجود بمكانه فكل
 مجرد عن المادة عالم بذاته واشار الى
 بيانه بقوله لان ذاته اى الجزء حاصله
 عند فان حقيقة كل موجود حاصله
 عند حصوله والالم يكن حقيقة له لان
 حقيقة كل شئ هي مائه ذلك الشئ هو
 فلو لم يحصل للشئ حقيقة عند حصوله
 لكان ذلك الشئ حاصل لا بدورها فامكن
 تلك الحقيقة حقيقة له ههنا فيكون
 عالما بذاته لان العلم هو حصول حقيقة
 الشئ مجردة عن المادة ولو احتج
 عند الذات للذات فالبارى عالم
 بذاته وهو المتعنى ههنا لما ذكر
 ان الادراك هو حصول الحقيقة عند
 المذكور كان مطلقة ان يقال الادراك
 بهذا المعنى اضافة بين العاقل والمقول
 والاضافة تعطفى تباير المضافين و
 يلزم من ههنا امتناع تعقل الشئ
 ذاته اذ لو تعقل شئ بذاته لزم كونه

الجزء

منابر الذات وانتهى فظلم ما ذكر
 في هذا الفصل من ان الواجب ان
 بذاته فافهم هذه الهداية لهذا
 الاعتراض بقول الشيء لذاته لا يقتضي
 التباين بين العاقل والمعتق ولما
 لان العلم هو حضور حقيقة الشيء
 مجردة عن المادة ولو احققنا عند المبدء
 بالذات وهذا اي حضور حقيقة الشيء
 مطلقا اعم من حضور حقيقة الشيء
 المنابر ولا يلزم من كذب الاخص
 كذب الاعم اي لا يلزم من استقاء
 حضور الحقيقة مطلقا لان كذب
 الاخص لا يستلزم كذب الاعم فان
 الاخص ملزم والاعم لا ملزم ولا
 يلزم من استقاء الملزم واستقاء
 اللزم ثم اورد دليلا آخر على عدم
 وجوب التباين بين العاقل والمعتق
 فقال ولان كل واحد من الشئ
 يعقل ذاته بذاته من غير ان يكون

هذه حقيقة
 استقامت
 التباين
 من غير

العاقل منابر الاعتقول والا اي ان
 تباين المكان له اي لكل واحد من الشئ
 تباين احدهما عاقل والاخر معتق
 ههنا اي تعدد النفس مع ادلائش
 كل واحد من ذاته الاعتقالات الواحدة
فصل في ان الواجب لذاته عالم
 بالكماليات لانه مجرد عن المادة ولو
 وكل مجرد عن المادة ولو احققنا يجب
 ان يكون عالما بالكماليات فالواجب
 لذاته يجب ان يكون عالما بالكماليات
 الصغرى ففهم هذه كنهها في الفصل
 واما الكبرى فلان كل مجرد بالامكان
 النام يمكن ان يعقل وهذا بدوي لا يحتاج
 فيه لان المانع من كون الشيء معتق
 هو المادة ولو احققنا فاذا فرض
 مجرد عن المادة فلا مانع من ان يصير
 معتق لا يمكن ان يصير معتق وكل
 ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل
 مع كل واحد من المعقولات لا محالة

اذ لا منافاة بين تعقل وتعقل ولأن
 كل واحد من المعقولات فائدتا ثابت
 كذا أو مستلوك عند فيكون ان يقا
 القيمة لما في قوله كل ما يمكن شايء المعقول
 في النفس فان الاذراك والتعقل
 هو حضور صورة المعقول في العقل
 اي النفس مجردة عن المادة ولو احققها
 في عقل المجرد مع المعقولات يكون
 حصوله معها في العقل وهذا متعا
 اياها في العقل وكل ما يمكن ان
 يقان شايء المعقولات في العقل
 يمكن ان يقان شايء المعقولات
 لذاته في الخارج وهو اعني متعا
 لها في الخارج المعنى كونه متعاقلا
 اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يكون متعا
 المقارنة المطلقة متعاقلا على المقارنة
 في العقل وهذا يتلزم ان يكون
 الشيء شرط نفسه بيان ذلك انه لا
 يستلزم ان صحة المقارنة المطلقة

ت

متعد

متقدم على المقارنة المطلقة لكن
 انما متقدم على المقارنة في العقل
 وشرط المتقدم شرط المتأخر فان
 كل ما هو شرط للحيوان شرط للانسان
 فلو كان صحة المقارنة المطلقة مشروطا
 بالمقارنة في العقل لكان المقارنة
 في العقل وهذا الشرط الشيء بنفسه
 هو كذا لا يفرض الى كون الشيء متقدم
 على نفسه فاعرفت فان الكلام لنا
 وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان
 القام بحسب وجوده وحصوله له والام
 لكان له حالة منتظمة فلا يكون ذاته
 كافية فيما له من الصفات هـ
 من ان واجب من جميع جهاته فان
 قيل لو كان الباري عالما لكان عالما
 لتلك الصفة قابلا لها وهو متعاقلا
 كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا لان
 القابل هو الذي يستعد للشيء والقاب
 هو الذي ينمى للشيء والاول غير الثاني

هل

يكون عالما بها لأن من يعلم العلة وجب
أن يعلم ما يلزم عنها لذاتها وألا كان
كان عالما بها أي عالما بما أثرها
أن ذلك العلم على الوجه الكلي لا على
الوجه الجزئي بقول الكلي لا يدركها مع
تغيرها وألا كان يدرك منها ثارة
أنها موجودة غير معدومة وإن يدرك
أنها معدومة غير موجودة فيكون
لكل واحد منهما أي من الوجودين
العددين صورة عقلية على جهة بالضرورة
وواحدة من الصور لا تبقى مع الثانية
لأننا إذا اعتقدنا أنها موجودة زال
اعتقاد كونها معدومة وبالعكس
فيكون واجب الوجود متغير الذات
أذ قد يحصل صورة عكس ولا يبقى
أحدهما مع الآخر وهذا هو التغير
في الذات كغير أي تغير الواجب
لما أثر من أنه ليس له حالة مستقلة
بل الواجب يدرك الجزئيات على

وجه كلي ثم مثل العلم بالجزئي على وجه
كلي توضيحا فقال كما تعلم أنت الكسوف
الجزئي بمسببه بانك تقول فيه بان الكسوف
يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا جهة
واقفا على الجانب الشمال من قوس الشمس
تسقط كذا كوكب في اعتقاد الزمان
هكذا إلى جميع المواضع فانك بهذا
الصورة المفروضة قد علمت هذا الكسوف
الجزئي لكن لا على الوجه الجزئي كقول
لذلك لما علمت أي هذا الكسوف جزئيا
لأن ما علمت لا يمنع الحمل على كسوف
إذا تصونا كسوفها بهذه الصفات لم
يمتنع العقل بحد هذا التصور عن حمله
على كسوفات متعددة وهذا العلم
الكلي غير كاف بوجود ذلك الكسوف
في هذا الوقت ما لم يتبين اليه الشاهد
والاحساس بل ذلك التعمق ثابت
قبله وبعبارة ولما لم يكن الحاصل
حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لما عرفت

لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي وفيه
 نظر **فصل** في ان واجب
 الوجود مريد للاشياء وحوادث في هذا
 الفصل مظهر ان اما ارادة تفلان كل
 ما هو معلوم عند المبدأ وهو ان
 ذلك المعلوم خير فانه منع لفيض ان
 الخير لم يكن ما يقبضه الا الخير فلذا انما
 وهو خير غير مناف لما هيته فانت
 الصاد عنه لان محققته واللائمة
 كما يكون ما في المزمع فايض خير ان
 عن ذات المبدأ وانه المتضمن لفيض
 فلذا لك الشيء مرغى له وهذا هو
 الارادة واما جوده وافادة ما ينبغي
 لا هو ضابطا فنقول الواجب له
 اما ان يفعل لقصد وشوق الى
 كال او يقبل لانه اي فعله نظام
 الخير في الوجود فيوجد الاشياء على
 ما ينبغي من الوجه الاخير لا من
 وشوق والاول مع لما يتبين ان و

الوجود ليس له كال شرط والقسم الثاني
 حق فهو الحوادث لانه الذي يسطر على
 الوجود على الكائنات من الازل الى
 الابد لا الفرض وشوق لما يكون
 عوضا عما افاده ولما فرغ من الفن
 الثاني شرع في الفن الثالث
 فقال الفن الثالث في الملازمة بين
 الشرع وحق بل ان الحكماء يقولون
 المحركة اي جواهر محركة غير متعلقة
 بالاجسام تتعلق بالشيء والتصرف
 وذلك بسبب ان الجوهر المحرك انما
 يتعلق بالجسم هذا النوع من التعلق
 ليس للجسم كانه لا استكمال كاهو
 من شأن النفس ان يكون العفو
 كمالها التطور مستقيمة عن
 الاستكمال فهو لا يتعلق بالاجسام
 الا بالصله والتاثير ولما كانت
 من من موضوعات العلم الا ان كان
 من الواجب ان يبحث عنها في هذا

القسم الذي هو في العلم الالهي
فلذا عقد الفن الثالث لأشياء
ويبين أحوالها ويشتمل الفن الثالث
على أربعة فصول **فصل** في إثبات
العقل المعقول وإقناع البرهان
على وجوده وبرهانه ان الصادق
المبدأ الأول لما هو الواحد
لأنه ان المبدأ بسيط اذا التقى
بنا في وجوب الوجود على ما مر ويبين
لا يضر عنه الا الواحد لما يتبين
من البرهان وذلك الواحد الصادق
من المبدأ اثنان يكون هبوط
او صورة او عرضا او نفسا او عقلا
ولم يتبين للجسم لأنه مركب ليس بواحد
لا جدر ان يكون الصادق الأول
هيوط فان الصادق الأول
علة لما بعده فلو كان هيوط
لكان الهيوط علة للصوت وهو
مع كونه لا يقيم العقل بدون

الصوت فلم يكن صدورها عنه
تة متقدمة على صدور الصوت
ولا جائز ان يكون ذلك الواحد
الصادق صورة لأنها لا يتقدم
بالعكس على الهيوط لما مر في
صدر الكتاب ولا جائز ان يكون
ذلك الواحد عرضا لاستحالة وجود
قبل وجود الهيوط بالعكس وهو مح
ولا جائز ان يكون ذلك الواحد
نفسا ولا كان فاعلا قبل
وجود الجسم اي لو كان الصادق
الأول هو النفس والصادق ولا
علة موجبة لما بعده فيكون
النفس علة لما بعده ولما يوجد
الجسم بعد فيلزم كونها فاعلا بدو
الجسم وهو مح اذا النفس هي
يفعل **فصل** في إثبات
الجسم الله ولا فلا فارق بين
النفس والعقل ولما بطل هاتاه

الاتقان فتمتين ان يكون الصادق
الاول عقلا وهو **الط**
في اثبات كثرة العقول وببرهان ان
المؤمن في الاقل من اثنان يكون
عقلا واحدا او فلما واحدا او عقلا
متكثرا ولم يقل اثنان يكون واحدا
لانه بين انه لا يبعد عننا من متكثرة
وفي الاقل من كثرة التي كسها من
الهيولى والقوة فلا يكون مصدر
الواحد منها ولا لاكثر ولا يجوز
ايضا ان يكون نفسا لما من ان
فصل النفس متوقف على الجسم لا جاز
ان يكون المؤمن في الاقل من عقلا
واحد المستحيل صدوره من الاقل
عن عقل واحد لما بينا ان الواحد
لا يصد عنه الا الواحد ولا تبيل
الى الثاني لان الفلك لو كان
علة لفلك آخر فاما ان يكون
الحاوي علة لوجود المحوى او على

العكس لا تبيل الى الثاني وهو ان
يكون المحوى علة لوجود الحاوي
لانه اي المحوى احسن لانه في
سلسلة الممكنات اشد في المرتبة
من المبدأ تعالى فيكون احسن
اصغر وهو ظاهر لكونه محيوتا بمحاطا
والاخر الاصغر استحالة ان يكون
شبيها للاشرف الاعظم كما يشهد
استقامة الذهن وهذه مقيدة
اقناعية ما قام عليها برهان وكما
ان يكون الحاوي علة لوجود المحوى
مع كون الحاوي اعظم واشرف لا يتم
لو كان كذلك لكان وجوب وجوده
متاخرا عن وجود الحاوي لان وجوب
وجود المعلول ووجوده متوخر عن
وجود العلة واذا كان كذلك اذن
اذا كان وجوب وجود المحوى متأثرا
عن وجود الحاوي فعدم المحوى
مع وجود الحاوي لا يكون ممسعا

لذاته والالكان وجوده اى المحوى
متدا اى الحاوى لا متناهي عنه
هفت لا تاقد فرضاة متاخر اعنه
واذا كان عدم المحوى مع وجود الحاوى
ممكنا كان الخلاه ممكنا لذاته لان
مبينة عدم المحوى ووجود الخلاه
ذاتية لا يتفك احدهما عن الاخر
فلا يحتاجان الى الامكان والوجود
واذا كان الخلاه مع وجود الحاوى
ممكنا كان الخلاه ممكنا لذاته هفت
اى امكان الخلاه باط كما اسلفنا
الاشارة اليه في مباحث
الطبيعى فظهر ان المسمى في الافلا
والاجرام العاليه عقول متكررة
وهو المظهر اشار الى مع مفارقة
على الدليل القايم على كد علمية
الحاوى بقوله **هذه** الحاوى وهو
الفلك الاعظم وسبب المحوى وهو
العقل الثانى تعالى ربه الابداع

لكونهما متناول علمه واحدة في درجة
واحدة وهو العقل الاقل مع ان
السبب اى سبب المحوى متقدم على
المحوى ضرورة تفقد العقل على
المعلول والحاوى ليس بمقدم
كما مر وكان من الواجب ان يكون متقدما
لان مانع المتقدم متقدما كما ان
مانع المتأخر متأخر وهذا تميز المانع
وباشار الى الجواب لقوله لان السبب
متقدم بالعلية ومانع المتقدم
بالعلية لا يجب ان يكون متقدما
اى بالعلية بل يجب ان لا يكون كذلك
والا لزم اجتماع علين على معلول
واحد وهو مع لانه يلزم احتياج
المعلول لكل منهما لانه علة فائتة له
واستغناء عنه من اجل وجود الاخر
وهو **هذه** الى جواب سؤال
متقدم فغيره ان يقال الحاوى المحوى
كل واحد منهما ممكن لذاته واذا كان

كذلك جاز ان ينعدم ما كما هو شأن
الممكن يكون جازا انتفاءها استلزام
الحالة هفت فالجواب بقوله وذلك
لا يقتضي الحلا فاق عند انتفاءها
يكون الامر كما هو لان فوق المحذور
فكما ان فوق المحذور لا خلا ولا ملاء
اذ العدم المحض ليس كذلك
الامر عند انتفاءها نعم لو وجد الحاق
دون المحوى كما ان خلا كما قال لان
الحلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم
وجود الحاقين وعدم المحوى وذلك
غير ممكن لما عرفت **صل** في انية
المعقول وابدائها الا ان الزمان
الماضي الذي لا بداية له والابد الزمان
المستقبل الذي لا نهاية له والاراء
ما كان موجودا في الاول بحيث
لا يكون لوجوده بداية فلا يبق
ولا يدمر ما يكون موجودا في
الاول بحيث لا يكون لوجوده نهاية

فلا يلحقه عدم انما كونها اذلية
فالجواب كنهه لم يذكر من تلك
الجهة الا احدها كما قال احدها ان
واجب الوجود يستلزم جملة ما لا بد
منه في تأثيره في معلوله والا
لكان له حالة منتظمة هفت كما مر واذا
كان كذلك كان العقل الاول اذليا
لان المغلول يجب وجوده عند وجود
علته الثانية المستحقة للشرائط وانما
الموانع والمعقول ايضا كالواجب
يستلزم جملة ما لا بد منه في تأثيره
بعضها في بعض لان كل ما يمكن
اي للمعقول هو حاصلها بالفعل
والا لكان شئ منها اي من جملة ما
يد منه حادثا وكل حادث مسبب
بمادة كما مر فيكون هي اي المعقول
لمكانه الحادث المادي في الماضي
ويكون من هذا اي تأثيره في
استلزام المعقول جملة ما لا بد منه

الوجود

ع

في تأثير بعضها في بعض اذ ليس لها
 لأن المعلول يجب وجوده عند وجود
 علته الثابتة وانما كونها بالذات
 فلابد لو افترق شيء منها أي من
 العقول لا يفترق من الامور ^{المتغيرة}
 في وجودها ضرورة ان لا يفترق
 المعلول عند انفصاله عن العلة الثابتة
 والا يلزم وجود الملزوم بدون وجود
 اللازم وهو محال فيكون النادر أو
 شيء من العقول قابلا للتغير و
 الحوادث هي أي تغير هذه الامور
 مع ما لا يكون كونها مادية على ما امر
 انفا **فصل** في كيفية تعلق
 العقول بين النادر وبين العالم
 الجسماني المراد بالعالم الجسماني مجموع
 الاجسام المركبة والبيضة الغنية
 والفلكية قد مر ان واجب الوجود
 واحد من كل جهة متعال عن ان
 يشترك على حيثيات مختلفة واعتبارا

شائعة وان معلولها الاول هو العقل
 المحض غير متعلق بالمادة لا بحسب ذاته
 ولا بحسب احوال ذاته والافلاك
 معلولات للعقول لكن الافلاك
 فيها كثرة وتركيب فيكون مباديها
 وعللها كثيرة لما بيننا من ان الواجب
 لا يقتضيه عنه الا الواحد والعقل الذي
 يصدر عنه الفلك الاعظم فيه
 كثرة لكن لا باعتبار صدور عت
 واجب الوجود والا لم يكن صدوره
 عنه بل باعتبار ان له أي للعقل
 الاول مائة مائة ممكنة الوجود لذاتها
 واجب الوجود لمثلها يريد الواجب
 السابق كما سبق فيلزم وجوب
 الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته
 فيكون باجدهذين الاعتبارين
 وهو وجوب الوجود بالغير مبدا
 للعقل الثاني وبالاعتبار الآخر
 وهو امكان الوجود لذاته مبدا

الاعظم

للفلك والمقاول الاشرى بحجب
ان يكون تافها للحجة التي هي اشرى
في ذات العقل فيكون العقل الاول
بما هو موجود واجب الوجود بالغير
منذ العقل الثاني وبما هو موجود
مكن والوجود لذاته منذ للفلك
اذ لا يخفى بان العقل الثاني لا يكون
جوهرا مجردا موثرا اشرى من جوهرا
الفلك الماهي غير الماهي في ذاته
والمقاول لا يكون ما يكون مشاهرا
للعقل من حيث الوجود من حيث الوجود
الظلال من الشيء في مثل وبها
الطريق المذكور من اتباع المقاول
الاشرى للجهة التي هي اشرى من
عن كل عقل وفلك وذلك ان
صدور العقل والفلك الى
العقل التاسع فيصدر عن
عقل عاشر وهو المبدأ القيا
والمبدء لما تحت ذلك القمر وهو

العقل

العقل الفعالي لعدم تناهي ما ينفذ
عنه من الآثار المختلفة في عالم
الكون والفساد ويسمى بلسان
الشرع جبرئيل صلوات الله عليهم
اجمعيين فهذه المشرق من العقول
تماظهر بالدليل على مقننة لا يجوز
ان يكون اقل منها واما انها تنحصر
فيهم القليلة منها لا محال للعقل
فيها الجوانب ان يكون غير متناهية
عصية في عدد غير واعلم ان
ضعف كلامهم هذا بين كذا ان
لم يحزن ان يصد عن العقل بل
الجهات شيء بطل ما ذكروا والا
فما الدليل على انه لا يصد عن العقل
العاشر ولذا قيل ان الكلام في
اشارات العقول في كلام الصوفية
فيصد عنه اي عن العقل الفعالي
المسؤول المتصرفية والصور التقية
المختلفة بشرط استغناء العقول

اخلاف القصور يجب استبعاد
 المواد وليس استبعاد الحيوان
 اخلاف القصور يجب استبعاد
 المواد وليس استبعاد الحيوان
 لقبول الصورة من جهة العقل المفا
 والاما تغير الاستعداد لعدم
 العقل المفارق بل استعدادها
 اي استعدادات المواد لتسبب
 التمايز والاقبال الفلكية وكل
 حادث في عالم العناصر يسبق
 سبق حادث آخر لان الحركات
 الجزئية المجددة في الفلك اما ان
 توجد دائما حتى لا يكون قبل كل
 حادث حادث بل يكون حركته
 الحافظة لانها من الاول
 الابد لهذه الحركات الجزئية المجددة
 او معدودة حادث آخر لا يسبق
 الى الاول والاخرى وامر الحادث
 فتعين الشق الثاني وهذه المواد

اتمان توجد على الاجتماع في الوجود او
 على التعاقب في الوجود لا يسبق
 الاول وهو الاجتماع والاخر امر
 لها ترتيب في الوجود لا يحتاج كل منها
 الى الآخر بالانهاية وهو حال فعل كل
 حركة حركة وقيل كل حادث حادث لا
 الى الاول وهو المطمان قيل القلم
 يستحيل ترتيب امور غير منتهية
 قلنا لا تا اذا اخذنا جملتين احدهما
 من مبدا معين الى غير النهاية و
 اخرى مما قبله بمرتبة واحدة والمقتضا
 الثانية اي الناقصة على الاول اي
 الزائدة بمرتبة والاطباق بان يقابل
 الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء
 الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول
 من الجملة الاولى والجزء الثاني
 بالثاني وسلم جزمنا ان يطابقا
 الى غير النهاية بان يوجد ما زاء
 كل جزء من الزاوية جزء من الناقصة

انما لا توجد على الاجتماع في الوجود او
 على التعاقب في الوجود لا يسبق
 الاول وهو الاجتماع والاخر امر
 لها ترتيب في الوجود لا يحتاج كل منها
 الى الآخر بالانهاية وهو حال فعل كل
 حركة حركة وقيل كل حادث حادث لا
 الى الاول وهو المطمان قيل القلم
 يستحيل ترتيب امور غير منتهية
 قلنا لا تا اذا اخذنا جملتين احدهما
 من مبدا معين الى غير النهاية و
 اخرى مما قبله بمرتبة واحدة والمقتضا
 الثانية اي الناقصة على الاول اي
 الزائدة بمرتبة والاطباق بان يقابل
 الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء
 الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول
 من الجملة الاولى والجزء الثاني
 بالثاني وسلم جزمنا ان يطابقا
 الى غير النهاية بان يوجد ما زاء
 كل جزء من الزاوية جزء من الناقصة

او ينقطع الثانية لا يستعمل الا الاول
ولا كان الزائد مثل النفس
فيلزم الاقطاع فيكون الحال الثانية
اي الثانية متناهية والاولى لا
عليها بعد متناهية لما قبلها
ثانية بمرتبة واحدة والثالثة على
المتناهي من دونها يجب ان يكون
متناهيا فيلزم انها في الجملتين
تقدر ان تنهايهما وهو متناه
اي قد حلت في القسم الثالث من
كتاب الهنداية في اجوال النشأة
الآخرة للنفس الناطقة من اللذة
والآلام وعرايتها هذا ما علم انه
اورد في الخاتمة استلذة عدة رتبها
بالحدايات لانه ما يشاء في اولها
من كبريا النفس فيدرك
البدن وعروض الوقت اما ان
تفقد او تبقى وعلى الثاني اما ان
يتعلق بل يبقى موجوده بلا حيا

بما لا يتصور في الدنيا

لا يستعمل الا الاول وهو متناهيا اذا
النفس لا تقبل الفساد ولا كان فيها
شيء يقبل الفساد في نفسها
لان الفاسد بالفعل غير القابل لان
القبول يبقى من الفساد والفاسد لا يبقى
معها فتكون النفس مركبة من
ذلك على بنائها ولا يستعمل الا الثاني
وهو العقل بالناحية لان النفس طاق
مع حدوث البدن على من ان عند
حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس
ما من من يان من غير ان ينطقوا
فيكون الناحية حلالا لان البدن
القابل للنفس كونه في قبضان النفس
عن مبداءها فكل بدن يصلح ان يتلقى
بنفسه فهو متعلق بنفس اخرى
ما لا يحق به الاستعداد عن
المادة على سبيل الناحية متعلق بالبدن
الواحد نفسان مبدئان كذا هو في
او لا يشترط كل واحد من الناس من زمان

الأفشاء واحدة وإذا بطل العقل
ثلاثين الثالث فظهر القول
النفس بعد الموت ولما
النفس بعد الموت يريد
يبين ان لها سادة وشقاوة وتليب
الشقاوة حصول الذات الحقيقية
سبب الشقاوة حصول الآلام المؤلمة
ومعلوم ان اثبات الله والآله
موقوف على تصور معنائها فلذا فسرنا
بقوله **هذابة** الآلة اذ ان الآلة
من حيث هو لا يعلم عند الذوق
والقول عند البصر وانما هو من حيث
هو لا يعلم لان الشيء قد يكون معلوما
من جهة دون اخرى والآلة اذ
يكون من تلك الجهة التي هي منها السادة
وهذا كالدواء النافع للمريض فانته
لا يعلم من حيث هو وانما لا من حيث
من فكذا لا يعلم من حيث انتفاعه او
لا يعلم من حيث هو لا يعلم من حيث

اثبت

ترجى على من الذات البدنية والذات
الاولى آية التي تكون بعد الموت هي
لانها بينة وبين هذه الذات
الحدائية ويقول **هذابة** الآلة
النافع من حيث هو وانما اعتبار
الحيثية ليس بما ذكرنا من الذات
النافع للنفس الناطقة انما هو
المضادة للكمال من الاعقادات
الزمنية النافقة للحق المذمومة اليه
النافقة للمستعادات فانفس اذا
فادركت اليك وتكثف فيها الجواهر
المضادة للكمال اذ ذلك النافق من
حيث هو منافع غير من لها الاله
للقول **هذابة** النفس الكاوية
بالاعقادات البرهانية الى الجاهل
المطابقة الثانية اذا حصل لها مع
المعقولات الحقنة الشتر عن العلامات
الجسمانية اتصلت بعد مفارقة
البدن بالعلم **القدرة** في خيرة

رب العالمين في مقعد صدق اي
 مقعد حسن عند ملك مقدر فيجل
 لها من اللغات ما لا يحصى رات
 ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
 فان لم يحصل لها مع حصول الاعتقاد
 البرهانية التميز عن الباليق البنية
 بل يبقى فيها الهيات البدنية بمعنى
 تلك الهيات بحجة عن الاصل
 بالحقارة فتاخر بها الى تلك الهيات
 وما يلزمها من الحجاب اذى عظمها
 لكن ليس هذا الامر من الحجاب و
 الناقى لان ما بل الامر عارض غير
 لاد من غير بل الامر الذي كان لا يجلد
 وقمة بقية هذا الامر يحتاج هو لا
 وقصر ان يحصل لخلو من سوغ ملك
 الهية قوة وضعفا هذا التقدير
 الناطقة اذا كانت خالية من الكمال
 وظهر لها ان من شأنها ادراك
 الحقائق يكسب الجول من المعاني
 لزمها من هذا الكسب سوت

الكمال فاذا افارقت وليس بها سبب
 الكمال وهو البدن وقواه يعرض لها
 من اجل ذلك الالم العظيم وهو المنة
 العقابية الموقوفة التي تطلع على الاقدار
هذا اي التنوير الناطقة التي
 يكسب العلم والشرف اي لم يحصل العقوبة
 الخطة فاذا افارقت البدن وكانت
 من الهيات البدنية الروية حصل لها
 بسلامتها من الى الشوق والهية المتأ
 النجاة من العنمايت والخلص من
 الالم فكانت البلاهة الضعيفة اذى
 اقرب الى الخلاص فطاعة براء الى ناطقة
 وهي النطقن الذي يوجب الشوق
 الكمال وتماها براء بعدد مكنوعها
 حد يوجب انفاش ما اجها الى تحيل
 الكمال واما اذا لم تكن خالية من الهيات
 البدنية مع عدم اكتساب الكمال
 فنالها بعد ان البدن الذي به
 كانت متمكنة من تحصيل مقتضى الهية

موقوفة
 زوجه

الروية وتبقى في كد الجوى متحدة
 بسلاسل العروق فيكون في غصنة
 وعذاب اليم تكن هذا ليس لأنها
 كما ذكرنا ومن أراد الاستقصاء
 في الحكمة والوقوف على مذهب
 الحكماء فليخرج إلى كتابنا السني
 الأسرار وانا اقول من اراد الاذعان
 الى ذروة التحقيق في العلم و
 الشرف فليدب بقضايا في حضرة
 الاستاذ قدس الله سره العز
 لقد تم تحرير القواعد و
 الفوائد من كتاب ال
 الاشارة في اواخر
 رجب المرجب سنة تسع عشر
 وثمانماية عام هج و مرج به
 تم الكتاب بعون
 الملك الوهاب
 في غرة محرم
 الحادي
 ٨٨



١٧٢
(١٢٤- حل الهداية) في شرح هداية
الأثرية للسيد محمد بن المير السيد الشريف المحم
توجد النسخة التي كتبها (١٨١) في (الرضوة
..... اوله) هدايتك ربنا في الرواية و
كفايتك في البداية والنهاية يا ذا الحكمة الب
وشرح مزج وعده كشف الظنون
ايضا من شرح الهداية (الذريعة لل
آقا نورك الطراني ج ١ ص ٧٧) اقول قال في مش
الظنون طبع الطبول ج ٢ ص ٢٤٦ عنده شرح
الهداية محمد بن شريف الحسيني المتوفى سنة
حل الهداية) اقول لا يدل على تسمية هذا الكتاب
بـ (حل الهداية) كما زعمه صاحب الذريعة الا
تروى في كلام صاحب كشف الظنون ولكن يظهر من
كلام الشرح في آخر صفة من شرحه انه (تحسين
القواعد وتقرير الفوائد والبرهان)

۳۴

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

